الحؤول دون انفجار النزاع حول كردستان

هنري ج. باركي

مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي
واشنطن • موسكو • بيجينغ • بيروت • بروكسيل

© 2009 **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة**

يمنع نسخ أي جزء من هذه الورقة أونقله في أي شكل أو وسيلة من الوسائل بدون إذن خطي من مؤسسة كارنيغي

مؤسسة كارنيغي لاتتخذ عادة مواقف مؤسسية من قضايا السياسات العامة.
والآراء المطروحة هنا لاتعكس بالضرورة آراء المؤسسة أومسؤوليها أوموظفيها أو أمنائها.

يمكن تحميل هذا البحث مجاناً على العنوان الآتي:
http://www.carnegieendowment.org/program/arabic

ثمة عدد محدود من النسخ المطبوعة .للحصول على نسخة أرسل طلبك عبر:
pubs@CarnegieEndowment.org

Carnegie Endowment for International Peace
Publications Department
Massachusetts Avenue, NW 1779
Washington, DC 20036
هاتف: 7600 – 483 – 202
فاكس: 1840 – 483 – 202
www.CarnegieEndowment.org

الحؤول دون انفجار النزاع حول كردستان

هنري ج. باركي

مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي
واشنطن • موسكو • بيجينغ • بيروت • بروكسيل

المحتويات

تنويه 5

ملخّص 7

مقدّمة 9

الخلفية والسياق 13

مخاطر السياسة الأميركية وأهدافها 21

توصيات لصانعي السياسة الأميركية 44

خاتمة 57

ملحق 59

ملاحظات 62

المؤلف 67

تـنـويـه

أود أن أتقدّم بالشكر من مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي لمساعدتها على إصدار هذا التقرير. كما أنّي ممتنّ لمديرة برنامج الشرق الأوسط مارينا أوتاوي، والمحرّرين إلونكا أوزفالد وبيتر سلافين. وأود الإشارة إلى أنّي استفدت من نصائح زملاء آخرين من بينهم تشات بلايكمان، وكريم سدجادبور، وروبن رافل. وكما دائماً، فقد اعتمدت على نصائح إلين لايبسون القيّمة، وعلى قدرتها على انتقاء الأفضل والتركيز على ماهو مهم.

ملخّص

مامن شك أن تبعات الغزو الأميركي للعراق في العام 2003 ستكون موضع نقاش على مدى السنوات المقبلة. لكن ثمة نتيجة واضحة منذ الآن: التطلّعات القومية المكبوتة لدى الشعب الكردي المبعثر في أربعة بلدان – العراق وتركيا وإيران وسورية – انطلقت، وربما بشكل لاعودة عنه، بسبب هذه الحرب. وسبق للمناطق الكردية في العراق، والتي استفادت من إطاحة نظام صدام حسين، أن توحّدت وحوّلت نفسها إلى منطقة فيدرالية. أما الحكومة الإقليمية لكردستان، فهي تشكّل حقيقة قائمة وقوة تعزّز عملية تمكين الوضع الكردي، إذ هي ترنو إلى ضم مناطق أخرى تقطنها غالبية كردية، ولاسيما محافظة كركوك الغنية بالنفط، إلى نطاق سيطرتها. ولذا، فإن وجود ومطالب الحكومة الإقليمية لكردستان أثارا قلق مختلف جيران العراق وحكومة بغداد على حد سواء. وهذه المسائل لاتزال بعيدة عن إيجاد حلول لها. ثم أنه إذا ماتم تجاهل هذه التطلّعات أوعوملت بطريقة غير مناسبة، يمكن لها أن تتسبّب في عدم استقرار ملموس وعنف في مرحلة دقيقة وحاسمة تمر بها المنطقة.

بالنسبة إلى الولايات المتحدة، تثير القضية الكردية قضايا حيوية عدة: مستقبل العراق؛ قدرة القوات الأميركية المقاتلة على فك الارتباط بطريقة مسؤولة؛ وعلاقتها (أميركا) مع تركيا الحليف المهم في منظمة معاهدة شمال الأطلسي والمتطلعة إلى عضوية السوق الأوروبية؛ ثم بشكل عام، الاستقرار في منطقة غنية بالنفط، خلال مرحلة من الشكوك القوية التي تحيط بمستقبل الطاقة. ويجادل التقرير بأنه يتعيّن على واشنطن أن تبدي اهتماماً كبيراً بالأبعاد العديدة للمسألة الكردية، وفي مقدّمها، وجود مخاطر

حقيقية لنشوب نزاعات وتدخّلات خارجية. ولذا، على واشنطن أن تطوّر مقاربة شاملة تعترف، وإن أمكن، تقوّي، هذه الروابط لتحقيق مستقبل مزدهر ومستقر. هذا لايعني أنه لايمكن حل كل أوجه المسألة الكردية المتعددة إلا في آن، بل هو يعني أن على واشنطن أن تكون حسّاسة إزاء الكيفية التي يمكن فيها للتقدّم المحتمل – وأيضاً للنكسات – في مجال معيّن أن يؤثّرا على الحركة في مجالات أخرى. وهنا من الأهمية بمكان تسوية مستقبل كركوك وتعزيز شرعية البنية الفيدرالية العراقية، إضافة إلى تطوير علاقة فعّالة بين أنقرة والحكومة الإقليمية لكردستان.

مقدمة

ما من شك في أن تبعات الغزو الأميركي للعراق في العام 2003 ستكون موضع نقاش على مدى السنوات المقبلة. لكن ثمة نتيجة واضحة منذ الآن: التطلّعات القومية المكبوتة لدى الشعب الكردي المبعثر في أربعة بلدان – العراق وتركيا وإيران وسورية – انطلقت، وربما بشكل لاعودة عنه، بسبب هذه الحرب. وهذا يترجم نفسه الآن في مطالب تشمل حقوقاً سياسية وثقافية، وحكماً ذاتياً أوسع لأكراد العراق إزاء سلطة بغداد. وإذا ماتم تجاهل هذه التطلّعات أوعوملت بطريقة غير مناسبة، يمكن لها أن تتسبّب في عدم استقرار ملموس وعنف في مرحلة دقيقة وحاسمة تمر بها المنطقة.

بالنسبة إلى الولايات المتحدة، تثير القضية الكردية قضايا حيوية عدة: مستقبل العراق؛ قدرة القوات الأميركية المقاتلة على فك الارتباط بطريقة مسؤولة؛ وعلاقتها (أميركا) مع تركيا الحليف المهم في منظمة معاهدة شمال الأطلسي والمتطلعة إلى عضوية السوق الأوروبية؛ ثم بشكل عام، الاستقرار في منطقة غنية بالنفط، خلال مرحلة من الشكوك القوية التي تحيط بمستقبل الطاقة. باختصار، يتعيّن على واشنطن أن تبدي اهتماماً كبيراً بالأبعاد العديدة للمسألة الكردية، وفي مقدّمها، وجود مخاطر حقيقية لنشوب نزاعات وتدخّلات خارجية.

ثمة ثلاثة أسباب مترابطة لاحتمال نشوب نزاع في المنطقة الكردية، يتعلق الأول بالدور الذي سيلعبه الأكراد والحكومة الإقليمية لكردستان في العراق، وتحديداً مدى وحجم المنطقة التي سيسيطرون عليها (بما في ذلك المنطقة الغنية بالنفط ومدينة كركوك) كجزء من الدولة الفيدرالية. والواقع أن ثمة إمكانية حقيقية للانفصال في حالة

فشل الحكومة المركزية وحلفائها في تلبية بعض المطالب الرئيسة التي يطرحها الأكراد. وبالطبع، انفصال الأكراد، ومقاومة المطالب الكردية المتعلقة بكركوك، وسيناريوهات أخرى، يمكن أن تقذف بالعراق إلى أتون حرب أهلية شاملة.

المصدر الثاني المحتمل يشمل التوتّرات المتصاعدة في تركيا بين الدولة وبين أقليتها الكردية. فأنقرة تُطلّ على الحكومة الإقليمية لكردستان وعلى النجاحات الكردية في شمال العراق بوصفها أخطاراً تهدّد وحدة أراضيها. وهي تخشى تعبئة سياسية أكبر لدى الأقلية الكردية فيها، كما تخشى أن تتعاظم قوة حزب العمال الكردستاني الثوري، وهي قوة محلية متمرّدة يتمركز نحو نصف مقاتليها في شمال العراق. وبالتالي، الأتراك جادّون في محاولتهم منع نشوء دولة حكم ذاتي في شمال العراق، الأمر الذي ترك بصماته السلبية على العلاقات الأميركية مع تركيا، الدولة الحليفة في حلف الأطلسي. وكانت واشنطن منحت تركيا السنة الماضية، بتأثير ضغط هائل بذلته هذه الأخيرة، الضوء الأخضر لشن عمليات عبر الحدود ضد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق. ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2007، تقوم الطائرات التركية المقاتلة بشن هجمات متواصلة، وإن مضبوطة، ضد حزب العمال الكردستاني، تم تعزيزها بعملية برّية واحدة. هذه العمليات يمكن أن تتفاقم لتصبح صراعاً تركياً – كردياً عراقياً يترافق مع تدخّل تركي واسع قد يؤدي إلى حفز جيران آخرين على التدخّل أيضاً.

المصدر الثالث للنزاع هو ردود فعل الأكراد الإيرانيين والسوريين على التطوّرات عند جيرانهم. فقد عارضت طهران ودمشق طويلاً التطلّعات الكردية وتعاونتا معاً ومع تركيا لكبح جماح الإنجازات التي حققها الأكراد في العراق. ومع أن الأكراد الإيرانيين والسوريين لم يحظوا بالاهتمام نفسه الذي حظي به نظراؤهم في كل من تركيا والعراق، إلا أنهم تأثّروا أيضاً بالأحداث الإقليمية. هذا إضافة إلى أن التعبئة الكردية المتزايدة ومسلسل أعمال العنف في كل من سورية وإيران، قرعتا أجراس الإنذار لدى هذين النظامين، اللذين قد يلجآ هما أيضاً إلى التدخّل إذا ما اعتقدا أن التطورات العراقية تهدّد وحدة أراضيهما.

بالنسبة إلى الولايات المتحدة، كل هذه الأسباب الثلاثة المحتملة يمكن أن تخلق مروحة واسعة من المتاعب. فعدم الاستقرار السياسي، والعنف، أوالحرب الأهلية الشاملة في العراق ستؤثّر بالتأكيد على خطط سحب القوات الأميركية، مثلما يمكن أن يفعل التدخّل من دول الجوار. وسيكون للحرب الأهلية نتائج كارثية على المصالح الأميركية في المنطقة ككل. فتركيا التي ستنغلق على نفسها بسبب عدم قدرتها على حل التحدي

المحلي (الكردي) سلمياً، لن تكون قادرة في الغالب على لعب دور بناء في الشرق الأوسط، أوالنجاح في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهو هدف يحظى بدعم الحزبين في الولايات المتحدة منذ أكثر من عقدين. لهذه الأسباب، ينبغي على إدارة أوباما أن تطلّ على المسألة الكردية في صورتها الحقيقية بوصفها نقطة محورية بالنسبة إلى فك الارتباط الناجح والمسؤول من العراق، وفي نهاية المطاف بالنسبة أيضاً إلى السياسة الأميركية ككل في الشرق الأوسط.

لاريب أن التحديات التي خلقتها التطلّعات الكردية والأمر الواقع في شمال العراق مثبطة، لكن على واشنطن أن تمسك بزمام المبادرة. فمهما تكن الصعاب الراهنة في المنطقة، تبقى الولايات المتحدة القوة الوحيدة التي تمتلك السلطة والموارد والنفوذ على معظم الأطراف لبدء حل هذه الصراعات. لكن، وقبل كل شيء، الطريقة التي ستقوم بموجبها بفك الارتباط في العراق ستؤثّر على التطوّرات في كردستان ككل. وهذا التقرير يقترح مقاربة للإدارة الأميركية الجديدة بهدف منع المشكلات ذات الصلة بالقضية الكردية من زعزعة سياساتها في المنطقة، خاصة في العراق، كما يجادل بأن القضايا الكردية في العراق وتركيا وإيران وسورية مترابطة بشكل لافصام فيه. ولذا، على واشنطن أن تطوّر مقاربة شاملة تعترف، وإن أمكن، تقوّي، هذه الروابط لتحقيق أهداف سياستها.

هذا لايعني أنه لايمكن حل كل أوجه المسألة الكردية المتعددة إلا في آن على طريقة «الانفجار العظيم» (Bang Big) (●)، بل هو يعني أن على واشنطن أن تكون حسّاسة إزاء الكيفية التي يمكن فيها للتقدّم المحتمل – وأيضاً للنكسات – في مجال معيّن أن يؤثّرا على الحركة في مجالات أخرى.

وهنا من الأهمية بمكان تسوية مستقبل كركوك وتعزيز شرعية البنية الفيدرالية العراقية، إضافة إلى تطوير علاقة فعّالة بين أنقرة والحكومة الإقليمية لكردستان، حيث أن للطرفين دوافعاً ملزمة للتعاون، وحيث أن هذه العلاقة سيكون لها أثرها البعيد في تقليص الاضطراب الكردي داخل تركيا. أما إيران وسورية فتلعبان أدوار غير أساسية على المسرح، على رغم أن مشاكل الأكراد لديهما يمكن أن تتفاقم شكلاً وجوهراً.

يبدأ التقرير بنظرة عامة على القضية الكردية في كل أنحاء الشرق الأوسط، مع إطلالة على واقع الأكراد في العراق وتركيا وإيران وسورية. أما تحليل المخاطر والأهداف الأميركية، فهو سيقودنا إلى تقديم التوصيات إلى السياسة الأميركية.

(●) «الانفجار العظيم» (Bang Big): نظرية فيزيائية تقول أن الكون نشأ من انفجار ضخم واحد قبل نحو 13.7 بليون سنة. (المترجم).

الخلفية والسياق

لطالما كان الأكراد جماعة إثنية مميّزة في الشرق الأوسط منذ ألفي سنة. فهم شكّلوا جزءاً من إمبراطوريات أوسع خدموها كرعايا مخلصين وأحياناً كمتمرّدين. كما أنهم تزعّموا بعض أهم التشكيلات العسكرية القوية، حيث أن كل كردي يتذكّر باعتزاز أن صلاح الدين، فاتح القدس وعدو ريتشارد قلب الأسد اللدود، كان كردياً.

كان الهم الرئيس للأكراد في الهزيع الأخير من عمر الإمبراطورية العثمانية، حين فاقمت الحروب عدد قتلاهم، أن يتجنّبوا جباة الضرائب وحاجة السلطان الشرهة إلى المجنّدين الجدد. ماعدا ذلك، وعلى رغم تجاهل الباب العالي لهم، كان الأكراد يتمتّعون بالمساواة في إطار الجماعة الإسلامية. والحال أنهم لم يقوموا بالمحاولات الأولى لبلورة وعي إثني إلا كردّ فعل على التمخّضات القومية في أوروبا وتركيا وأماكن أخرى من العالم. كما أنهم شعروا أيضاً بالخيبة من جهود تركيا الفتاة لإعادة تشكيل بقايا الإمبراطورية ككيان يتمحور حول الفكرة التركية.[1]

كانت اتفاقية سايكس – بيكو العام 1916 وما أسفرت عنه من تقسيم للإمبراطورية العثمانية بمثابة كارثة للأكراد. فعدا عن توزّعهم على جانبي الحدود الدولية بين الدولة العثمانية وإيران، فرضت القوى الاستعمارية دولتين أخريين على الأكراد، هما العراق وسورية. وهكذا، تبخّرت بسرعة آمال الأكراد بأن توفّر النقاط الأربعة عشرة للرئيس وودرو ولسون الاعتراف بهم كأمة حالما تحوّلت معاهدة سيفر، التي وعدتهم بحكم ذاتي في شرق الأناضول، إلى كم مُهمل على يد كمال أتاتورك والقوميين الأتراك الذين نجحوا

المناطق الكردية المأهولة

المصدر: وكالة الاستخبارات المركزية (1992).

في شن حرب أسفرت عن ولادة جمهورية تركيا الحديثة.

والمفارقة أن الأكراد استجابوا بحماس حين استثار أتاتورك حميتهم الدينية من أجل هزيمة الكفار اليونانيين وغيرهم ممن حاولوا الإجهاز على الإمبراطورية العثمانية، لكنهم سرعان مامُنوا بالخيبة المريرة حين قرّر النظام التركي الجديد إسقاط اثنتين من المكونات الرئيسة لهويتهم: التميّز العرقي والارتباط الوثيق بالدين.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبعدها، تعرّضت الهوية الكردية إلى ضغط شديد في كل الدول الأربع. ففي كل الحالات تقريباً قطن الأكراد أطراف هذه الدول؛ وبالتالي حين كانوا يثيرون مشكلة ما على شاكلة تحرّك سياسي أوعنف، كان ذلك يحدث في مناطق نائية نسبياً وبعيدة عن المراكز السكنية المهمة، وبالتأكيد بعيداً عن عواصم هذه البلدان. وخلال معظم القرن العشرين، كانت مختلف الدول – الأمم التي تواجه أقليات كردية مثيرة للقلاقل عند الأطراف تنجح في السيطرة عليهم، غالباً بالاعتماد على توليفة من القمع (عمليات قتل وتهجير واسعة) والاستلحاق. فإضافة إلى عمليات التقسيم التي فرضتها الحدود الدولية، كان الأكراد خلال معظم القرن العشرين منقسمين أيضاً في مابينهم وعاجزين عن الاصطفاف حول قائد واحد أوحركة واحدة؛ وهذا كان له إلى حد كبير علاقة بالتأخّر العام في مناطقهم، كما إلى قوة تأثير الانتماء المناطقي الذي يُعلي من شأن ماهو محلّي على ماهو قومي أوعام [2]. وفي المقابل شهدت ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين التبلور البطيء لقيادة من الطبقة الوسطى وتفاعلاً أوسع لهذه الأخيرة مع الهوية الكردية، متجاوزة بذلك الروابط القبلية والطائفية والمحلية.

كيف، إذاً، كانت تجارب الأكراد في كل من الدول الأربع في القرن العشرين؟

العراق

أثبت أكراد العراق أنهم أكثر العناصر تمرّداً حين يتعلق الأمر بمقاومة السلطة المركزية. فهم شعروا أنهم خُذِلوا من جانب القوى المُنتَدِبة، خاصة بريطانيا العظمى، التي اعتبرتهم مصدر إزعاج يمكن تدبّر أمره ضمن عراق متعدد الطوائف والأعراق. وبالمقارنة مع تركيا، أثبت النظام العراقي أنه كان أضعف بكثير، وكان عليه مراراً أن يلجأ إلى تسوية وفاقية مع المجموعات الكردية الرئيسة، على رغم أن وعود التسوية هذه لم تتحقق أبداً. ففي العام 1970، على سبيل المثال، وُقّعت اتفاقية للحكم الذاتي مع بغداد لكنها لم تُنفّذ. وفي عهد نظام صدام حسين، قام العراق بمغامرات خطرة دولية

عدة منحت الأكراد فرصاً لزيادة تحديهم للنظام، فاستفاد الأكراد من فرصتي الحرب العراقية – الإيرانية 1980 – 1988 وفيما بعد حرب الخليج الأولى في العام 1991، لاستئناف نضالهم المسلّح لتحقيق الحكم الذاتي وربما حتى الاستقلال. وقد ساعدتهم إيران في ذلك كما فعلت في مطلع السبعينيات لزعزعة نظام صدام. وفي كلا هاتين الحالتين، كانت الانتكاسات والمذابح المرعبة تلي الانتصارات العسكرية الكردية الأوّلية. بيد أن حملات صدام الدموية على كردستان العراق ساعدت الأكراد على لفت انتباه المجتمع الدولي إليهم. وفي ربيع العام 1991 سعى أكثر من مليون لاجئ كردي عراقي إلى ملاذ آمن على الحدود الإيرانية والتركية، ما اضطر الولايات المتحدة وشركاءها في التحالف إلى فرض منطقة حظر طيران فوق خط العرض 36. والمفارقة هنا أن هذا التدخّل الإنساني مكّن الأكراد من خلق إطار لشبه دولة مستقلة.

عززت الحرب العراقية في العام 2003 الوجود الكردي عالمياً. وحين فشلت الولايات المتحدة في الحصول على موافقة البرلمان التركي لفتح جبهة ثانية ضد صدام حسين، تعيّن عليها الاعتماد بكثافة على القوات الكردية شبه العسكرية للحفاظ على النظام في الشمال. وقد كان الأكراد هم الوحيدون الذين اعتبروا الاحتلال الأميركي للعراق بمثابة تحرير. بعد ذلك، أصبحت المناطق الخاضعة لسيطرة الأكراد أكثر مناطق العراق استقراراً وازدهاراً، كما لعب الأكراد أيضاً دوراً سياسياً فاعلاً في بغداد. وفي العام 2005، تسلّم أحد زعيمي الأكراد، جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، رئاسة العراق وأثبت أنه سياسي قادر على بناء إجماع في بغداد. أما الزعيم الآخر، مسعود برزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، فقد تسلّم رئاسة الحكومة الإقليمية لكردستان. وقد تمكّن الأكراد، عبر المناورات في صراعات مابعد عهد صدام، من تغليب رؤيتهم على وجهة نظر منافسيهم حيال إعادة رسم حدود المحافظات، وتعويض عقود من التطهير العرقي وعمليات التقطيع والتوصيل على حسابهم. وقد وافقت بغداد أيضاً على طلبهم بإجراء استفتاء حول مستقبل كركوك التي يقولون أنها بمثابة المقدس بالنسبة إليهم.

لقد نصّت المادة 140 من الدستور، والتي سُنّت العام 2005، على إجراء استفتاء حول كركوك في موعد لايتجاوز كانون الأول/ديسمبر2007. لكن الاستفتاء تأخّر بسبب نقص التحضيرات الضرورية. و تواجه الحكومة الإقليمية لكردستان معارضة من العرب والتركمان الناطقين باللغة التركية ومن البلدان المجاورة، خصوصاً تركيا، ويتركّز الخلاف على احتمال استقلال الأكراد وأيضاً على من سيتحكّم بالنفط. والواقع أن العديد

من العراقيين، كما دول مجاورة، لايريدون لمدينة كركوك وحقول النفط المجاورة لها – ثاني أكبر منطقة منتجة للنفط في العراق – أن تُضم إلى الحكومة الإقليمية لكردستان، إذ هم يتخوّفون من أن الثروة النفطية والحكم الذاتي سيولّدان زخماً إضافياً من أجل الاستقلال. وعلى الرغم من جهود الوساطة التي قادتها الأمم المتحدة عبر ممثّلها الخاص إلى العراق ستافان دي ميستورا، الذي يترأس بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة، تتواصل التوتّرات في كركوك، في وقت تحذّر فيه تركيا من أن السيطرة الكردية على كركوك خط أحمر قد يستدعي تدخّلها.

تركيا

منذ السنوات الأولى من عمر الجمهورية، كان هدف تركيا هو استيعاب الأكراد والعمل عموماً على القضاء على الهوية الثقافية الكردية. والإجراءات لتحقيق هذا الهدف شملت عمليات إعادة توزيع إجبارية للسكان وقوانين قاسية تمنع استخدام اللغة الكردية، وحملة لإنكار الوجود الكردي نفسه عبر القول أنهم ليسوا أكثر من أتراك تائهين. وبعد انفجار أوّلي لانتفاضات عنيفة تم قمعها في خاتمة المطاف في أواخر الثلاثينيات، بدأ الأكراد يبحثون عن وسائل بديلة لتحقيق مصالحهم، فقَبِلَ البعض استلحاق الدولة التركية له، فيما اختار آخرون، خصوصاً بعد فترة الهدوء النسبي التي أعقبت الثلاثينيات، التعبئة السياسية البطيئة ولكن المتواصلة. وقد منح الأكراد دعمهم لكل من يتحدى النظام القائم الخاضع للجيش، وهذا عنى في الخمسينيات الحزب الديمقراطي الجديد؛ وفي الستينيات الحركات اليسارية. ومن رحم هذه الحركات كان الانبعاث العنيف لحزب العمال الكردستاني في العام 1984، الذي لوّع السلطات التركية إلى أن اعتُقل قائده في كينيا العام 1999 بمساعدة أميركية.

حالياً تواجه أنقرة معضلة معقّدة: كيف عليها التعاطي مع المشاعر القومية المتصاعدة بين الأكراد، فيما تحاول تحقيق تقدّم نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي الذي يشترط إصلاحات كبيرة في مجال الدقرطة وحقوق الإنسان والتحرر السياسي (اللبرلة). حتى الآن كان الصراع ضد حزب العمال الكردستاني محدداً في الأطر العسكرية البحتة، وبقيت الإصلاحات السياسية مقتصرة على إجراءات شكلية تشمل اللغة وحقوق البث. بيد أن هذا الوضع خلق حال استقطاب بين الأكراد الأتراك وممثليهم. وفي غضون ذلك، كانت السلطات التركية تحظر الأحزاب الموالية للأكراد الواحد تلو الآخر بحجة التعاطف

مع حزب العمال الكردستاني.

لقد شهد حزب العدالة والتنمية الحاكم حالياً كيف أن أجندته الإصلاحية، التي حفز عليها الاتحاد الأوروبي، تُهمّش بسبب عودة حزب العمال الكردستاني إلى الساحة بعد 2004، والذي نتج جزئياً عن خيبة الأمل من عدم إحراز تقدّم في مايتعلق بالقضية الكردية.

ثم أن وجود حزب العمال الكردستاني في المناطق النائية على طرفي الحدود العراقية – التركية ساهم في زيادة حدّة التوتّرات الأميركية – التركية. فالأتراك يجادلون بأنه من واجب الولايات المتحدة كقوة احتلال في العراق، أن تستأصل وجود حزب العمال الكردستاني، خصوصاً وأن وزارة الخارجية صنّفته منذ فترة طويلة كمنظمة إرهابية. لكن تمنّع الولايات المتحدة عن إزعاج الأكراد العراقيين، إضافة إلى الوضع الهش أصلاً في شمال العراق في أواخر 2007، على إثر سلسلة من الكمائن الناجحة التي نصبها حزب العمال الكردستاني لوحدات عسكرية تركية، بدّل المعادلات. فقد غيّرت الولايات المتحدة موقفها وسمحت أولاً بغارات جوية تركية ثم لاحقاً بعملية برية محدودة على معسكرات يُشتبه بأنها لحزب العمال الكردستاني. هذه العمليات العسكرية خفضت التوتّر الأميركي – التركي، إلا أنها كانت مجرّد عمليات مسكّنة، إذ أن مشكلة حزب العمال والقضية الكردية الأكبر لاتزالان قائمتين.

إيران

كانت إيران هي الدولة التي حقق فيها الأكراد أول جمهورية مستقلة، وإن كانت قصيرة العمر. إنها جمهورية مهباد التي أقيمت في ظل الحماية السوفياتية مطلع العام 1946 بقيادة الملا مصطفى برزاني، والد الرئيس الحالي للحكومة الإقليمية لكردستان. بيد أن القوات السوفياتية انسحبت لتعود إيران وتحتل المنطقة قبل نهاية العام. وحينها اتّخذ الشاه إجراءات صارمة للغاية، فشنق القادة الوطنيين الأكراد وأخضع المنطقة إلى الحكومة المركزية [3]. هرب برزاني، بيد أن مآثره في مهباد حوّلته إلى بطل قومي كردي حقيقي. لكن خلافاً لتركيا، سمح الشاه بأشكال منتقاة من التعبير الثقافي الكردي، إذ مادام الأكراد بعيدين عن الصيغ القومية المعلنة، ففي وسعهم النشر باللغة الكردية. لابل رعى جهاز الاستخبارات الإيراني (سافاك) محطة إذاعية كردية[4]. ومع ذلك، هذا لم يمنع الأكراد الإيرانيين من تطوير منظماتهم السرية.

بعد الثورة الإسلامية في العام 1979، اندلعت التوتّرات مجدداً، ذلك أن النظام الجديد لم يكن أكثر تسامحاً من سابقه في مايتعلق بالمطالب القومية الكردية. وهو حاول استلحاق الأكراد عبر التأكيد على الجذور العرقية والأصول المشتركة للأكراد والفرس. على أي حال، وعلى الرغم من الاختلافات الطائفية والعرقية بين الأكراد السنّة والإيرانيين الشيعة، إلا أن إيران كانت أكثر تقبّلاً للثقافة الكردية، لأن ماضيها الإمبراطوري يسمح لها برسم صورة إثنية واسعة يلتقي فيها الجميع.[5]

لقد وجد حزبان كرديان إيرانيان، هما الحزب الديمقراطي الكردستاني – إيران وحزب كومالا، ملاذاً آمناً في كردستان العراق، لكن أكراد العراق منعوهما من الانخراط في أعمال عسكرية معادية لإيران. بدلاً من ذلك، ظهرت مجموعة جديدة في السنوات الأخيرة تُعتبر امتداداً لحزب العمال الكردستاني حملت اسم *حزب الحياة الحرة* لتتحدى النظام الإيراني. ومع أن *حزب الحياة الحرة* لايشكّل تهديداً حقيقياً لإيران، إلا أنه نجح في إزعاج الجيش الإيراني وفي إيقاع إصابات في صفوفه. وقد سمح وجود *حزب الحياة الحرة* في جبال العراق النائية لإيران بأن تشترك مع تركيا في الضربات العسكرية والتعاون الاستخباراتي ضد هذا الحزب وحزب العمال الكردستاني، وفي تسجيل نقاط سياسية لصالحها في تركيا على حساب الولايات المتحدة.

سورية

عاش أكراد سورية في ظل قمع الدولة المتواصل وإنكار الحقوق، على الرغم من أنهم كانوا الأقل نشاطاً سياسياً بين أكراد الدول الأربع. وقد وصف أحد الباحثين سلوكهم هذا على أنه شكل من أشكال *التقيّة* [6]. والحال أن تعريف الهوية السورية على أنها عربية إسلامية قد أقصى الأكراد من عموم المجتمع السوري. ففي العام 1962، وقبيل ظهور النظام البعثي، فقد حوالي 200.000 كردي هويتهم، ماحرمهم من الحصول على خدمات الدولة والتوظيف والتعليم والمشاركة السياسية.

وقد نسجت سورية على منوال صدام حسين حين نقلت آلاف العرب إلى المناطق الكردية في سورية لخلق منطقة عازلة بينهم وبين المجتمعات الكردية في الدول المجاورة [7]. كما لعبت الحكومة السورية بالورقة الكردية ضد جيرانها، حيث وجد حزب العمال الكردستاني وزعيمه ملاذاً على مدى عقدين تقريباً من 1980 إلى 1998، في دمشق وسهل البقاع في لبنان الذي احتلّته سورية.

ومع ذلك، تأثّر أكراد سورية بعمق بالتطورات التي أعقبت غزو العراق في العام 2003[8]. فقد اندلعت اضطرابات فورية متزامنة ضد الحكومة وأعمال عصيان مدني قام بها الأكراد، مثل المظاهرات التي شهدتها مدينة القامشلي العام 2004، والتي استنفرت نظام الأسد بما فيه الكفاية كي يُطبِق بعنف على المنشقّين. وقد أدى توقيف وتعذيب ثم وفاة شيخ كردي لامع في العام 2005 إلى مزيد من الاحتجاجات[9]. وخوفاً من انتفاضة شعبية تخرج عن سيطرتهم، لجأ وجهاء الأكراد إلى عقد سلم مع نظام الأسد [10]. ومع ذلك يستمر الاضطراب. وقد شهد عيد النيروز، أوالسنة الكردية الجديدة في آذار/مارس 2008، أعمال عنف مجدداً. كما انتقد رئيس الحكومة الإقليمية لكردستان مسعود برزاني بشدّة مصرع متظاهرين أكراد على أيدي قوات الأمن السورية [11].

مخاطر السياسة الأميركية وأهدافها

تواجه الولايات المتحدة خمسة أخطار وأهداف سياسية كبرى في مايخص القضايا الكردية:

1) إنشاء كيان فيدرالي ديمقراطي مستقر وشرعي في شمال العراق.
2) حل مشكلة كركوك سلمياً.
3) تطوير علاقة فاعلة بين تركيا والحكومة الإقليمية لكردستان.
4) حل القضية التركية – الكردية سلمياً.
5) تطوير مقاربات للقضية الكردية في كل من إيران وسورية.

بناء كيان كردي فيدرالي وشرعي في شمال العراق

الهدف الأميركي الأسمى هو المحافظة على وحدة أراضي العراق في إطار حدود دولة فيدرالية وديمقراطية. لكن وحدة أراضي العراق تتوقّف على قدرته على دمج سكانه الأكراد في إطار فيدرالي ناجح. فقد أثبتت القواعد الجديدة والأساليب القديمة لتسوية النزاعات عدم جدواها في العراق، كما تؤكّد ذلك الصعوبات المتعلقة بقانوني النفط وانتخابات المحافظات. لكن التوصّل إلى بنية فيدرالية ناجحة في العراق يتطلّب قدراً أكبر بكثير من الجهد الذي يبذله العراقيون، كما يتطلّب اهتماماً من جانب الولايات

المتحدة.

لقد سجّل الأكراد بداية ناجحة في مأسسة منطقتهم. فهم تمكّنوا عملياً من حكم أنفسهم بأنفسهم منذ نهاية حرب الخليج العام 1991. وقد اعتمد الاستقرار الراهن على الأداء السلس للحكومة الإقليمية لكردستان، وعلى تقليص الصراعات بين الحزبين الكرديين الأساسيين إلى الحدود الدنيا، وعلى التعاون مع الحكومة المركزية في بغداد، وأيضاً على الظروف الاقتصادية المتحسّنة والتدخّل الخارجي المتدنّي. وثمة عامل حاسم آخر ساهم في هذا الاستقرار هو توفّر الفرص بأن يكون للأكراد مستقبل في العراق كمجموعة إثنية منفصلة. وهذا ماتتضمّنه المادة 117 من دستور العام 2005 التي تعترف بالحكومة الإقليمية لكردستان كمكوّن أساسي من مكونات الدولة العراقية الفيدرالية، كما تعترف بلغتين رسميتين هما العربية والكردية.

ولأن الأكراد العراقيين يدركون أن هذه ربما تكون اللحظة التاريخية التي توفّر لهم أفضل فرصة للحصول على حكم ذاتي معزّز ونشط، فقد انخرطوا في عملية بناء دولة تعاونية تعمل على زيادة الاستثمارات في البنية التحتية وعلى جذب رأس المال الأجنبي الذي يعزّز هذه العملية.

بيد أن الفيدرالية مفهوم غريب في الشرق الأوسط حيث تُدار الأنظمة غالباً من قِبَل مركز سلطوي قوي. وخلال النقاش الدستوري العام 2005، انتقدت الجامعة العربية وأمينها العام بحدّة المفهوم الفيدرالي قائلة أنه يجرّد العراق من هويته العربية. هذا إضافة إلى أنه مامن دولة من دول الجامعة العربية تعتمد أي صيغة فيدرالية. وبالنسبة إلى العالم العربي، يُعد ظهور دولة أخرى غير عربية، ولو كانت مسلمة، في وسطه بمثابة إسرائيل أخرى، وبالتالي لن يكون ذلك سوى محاولة أخرى لتقليص وإضعاف الوطن العربي.

لايزال جلّ النقاش في العراق يتركّز حول من في العراق الفيدرالي سيقرّر طرق استغلال النفط وتوزيعه، ناهيك عن توزيع عائداته. وتبقى الفيدرالية مثار جدل أيضاً لأن كثيراً من العراقيين، والسنّة منهم خصوصاً، يعتبرونه مكافأة من دون وجه حق للأكراد الذين كانوا تاريخياً غير مخلصين للدولة.

وبالمثل، كان جيران العراق من غير العرب، على غرار تركيا وإيران، معارضين بقوة للعراق الفيدرالي، خوفاً من مطالب مماثلة تصدر عن الأقليات الكردية لديهم.

ومع ذلك، استطاعت الفيدرالية تمكين أكراد العراق من الانخراط والتعاون مع الحكومة في بغداد ولعبوا بطرق عدة دوراً بناء، لابل أحياناً كان هذا الدور لاغنى عنه لحسن الأداء. وكما يقول جوست هلترمان: «لأن الكثير من السياسات البرلمانية منذ العام 2005 كانت ذات صلة بالتشريعات المستمدّة من الدستور، فإن الأكراد تمكّنوا من ترك

بصماتهم بشكل متكرّر وحاسم، وساعدهم في ذلك انضباطهم الداخلي وتحضيراتهم الدقيقة (مقارنة بالجميع) إضافة إلى وحدة رؤاهم الاستراتيجية».[12]

لقد نجح الأكراد الثلاثة الذين يشغلون مناصب رفيعة في بغداد – الرئيس جلال طلباني ونائب رئيس الحكومة برهم صالح ووزير الخارجية هوشيار زيباري – في تعزيز المصالح العراقية وحل النزاعات الداخلية بين الفئات الشيعية والسنّية المتنوّعة. لكن سيكون من غير الواقعي أن نتوقع حتى لمثل هذه المساهمة أن تكون كافية لتبديد الانطباعات لدى العراقيين الآخرين حول عدم ولاء الأكراد. ومع ذلك، فإن حيوية الأكراد تضمن حصول الحكومة الإقليمية لكردستان على ماتستحق من الإنصاف. كما أن البشمركة، وخلافاً للمليشيات الأخرى، لم تقاتل ضد الحكومة المركزية وهي طوّرت دورها داخل العراق إلى الحد الذي يجعل من الممكن النظر إليها كنموذج للحرس الوطني تقتدي به المليشيات الأخرى.

المناطق المتنازع عليها والتي تطالب الحكومة الإقليمية لكردستان بها

الأكراد الأتراك والعراقيون: صراع أم تعاون؟ مجموعة الأزمات الدولية، تقرير الشرق الأوسط الرقم 81، تشرين الثاني/نوفمبر 2008، الملحق ب، ص. 24.

وهكذا، حين طلب رئيس الحكومة المالكي من جيش المهدي نزع أسلحته ومن مقتدى الصدر التخلّي عن السياسة، بدا كأنه يشرعن وجود البشمركة وطابعها الخاص.

بالطبع، استقرار الشمال كانت له أثمان مهمة. فبعد سبعة عشر عاماً من الحكم الذاتي ضمن عراق غير واضح المعالم، أصبح الأكراد منعزلين عن بقية المجتمع العراقي. والحزبان الكرديان المتنافسان، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، استخدما عائدات النفط التي تأتيهما من بغداد، والتي خصّصت لهما بموجب اتفاقيات النفط مقابل الغذاء في العام 1996، لتعزيز دوريهما في الشمال عبر شبكة من المحسوبيات، وتوزيع الأموال، والعقود للمعاونين المخلصين والأصدقاء، وقمع المعارضة. كما أن كلا الحزبين شجّعا نشوء أحزاب وصحافة مدجّنة وموالية. ثم أن الحكومة الإقليمية لكردستان وعلى الرغم من كل مساهماتها الإيجابية، ليست ديمقراطية تماماً. ونتيجة لذلك ثمة دائماً خطر (والبعض يعتقد أن المؤشرات على ذلك باتت واضحة) من أن يتّخذ الانشقاق في شمال العراق شكلاً إسلامياً أوأكثر قومية وانفصالية.

لقد وفّر إصرار أكراد العراق على الفيدرالية للمجلس الإسلامي الأعلى في العراق، وهو فريق شيعي مشارك في الحكومة، حافزاً للعمل من أجل إنشاء منطقة فيدرالية كبيرة مكوّنة من تسع محافظات في الجنوب تضم مدينة البصرة. بيد أن اقتراح المجلس الأعلى هو إلى حد ما كأس مسمومة. فالمجلس، الذي فقد قدراً كبيراً من شعبيته، يسعى إلى السيطرة على منطقة تضم أكبر حصة من احتياط النفط العراقي، وهو يواجه معارضة محلية قوية من حزب *الفضيلة* الذي يسيطر على البصرة إضافة إلى جيش المهدي وعناصر من حزب الدعوة والتركمان والسنّة.[13] وبالتالي، اقتراح المجلس الأعلى قد يلطّخ سمعة الفيدرالية، ومعها التطلّعات الكردية أيضاً.

إن الفيدرالية تَنتُج إما عن محاولة للَم شعث مجموعات متباينة تشكّل دولة موحّدة على رغم إرادتها، أومن وحدات سياسية توحّدت بمحض اختيارها.[14] ومن الواضح أن الحالة الأولى تنطبق على الوضع الكردي أي الاتحاد غير الطوعي. فالمنطقة الكردية الحالية المكوّنة من ثلاث محافظات، حتى مع استثناء مناطق محافظة كركوك المتنازع عليها، غير متجانسة وتضم عدداً لابأس به من التركمان والمسيحيين الآشوريين. ولذا، حاول أكراد العراق تكوين كيان كردستاني جامع، بدلاً من كيان مقتصر على الإثنية الكردية.

إن وجود مشاعر انفصالية قوية في إطار الترتيبات الفيدرالية غير الطوعية قد يفسح

المجال أمام وجود قدر أكبر من المشاحنات بين المركز والأقاليم. وهكذا فإن المشاعر الانفصالية في كردستان العراق قوية، حيث وصلت نسبة السكان المؤيدين للاستقلال في العام 2005 إلى 95 في المئة.[15] ولاعجب بعد ذلك أن يميل إقليم فيدرالي إلى تبنّي موقف أكثر حدّة في وجه مركز سياسي يتّخذ موقفاً أكثر تساهلاً – على الأقل ضمن المدى القصير وبحدود.

الدليل على مثل هذا التساهل الأوّلي نجده في المباحثات حول المادة 140 وقضية كركوك، وأخيراً النفط. أما الخلافات اللاحقة بين بغداد والحكومة الإقليمية لكردستان حول القانون المقترح لتنظيم استكشاف النفط وتوزيعه، فتدل على وجود درجة من الغموض حيال السلطات الفيدرالية. ثم أن التاريخ (صدام تعمّد خفض تمويل عمليات استكشاف النفط في كردستان) وغياب الثقة بين الحكومة المركزية والسلطة الكردية، يؤثّران على المواقف من قانون النفط. فعلى الرغم من الاتفاق على عائدات صادرات النفط التي تحصل عليها الحكومة المركزية، يصرّ الأكراد على الحق في منح عقود الاستكشاف للحيلولة دون تكرار ظلم الماضي. وفي المقابل، تصرّ الحكومة المركزية على وجود سياسة نفطية وطنية موحّدة لمنع احتمال خروج الإنتاج عن نطاق السيطرة. بيد أن هذا لم يمنع الحكومة الإقليمية لكردستان من مفاتحة شركات نفط عالمية، تراوحت بين شركات تركية ونروجية وكورية جنوبية، للبدء بالاستكشاف.

إن انتقال السلطة إلى الأقاليم لايعني دوماً زوال القوى النابذة للمركز. وهنا قد تكون إسبانيا نموذجاً، حيث يواصل إقليما الباسك وكاتالونيا اللذان يتمتعان بالحكم الذاتي نضالهما متفاوت الشدّة لزيادة سلطاتهما إلى الحد الأقصى على حساب المركز. ثم أن إنشاء فيدرالية في العراق، وهي منطقة مختلفة للغاية عن أوروبا، سيكون أكثر صعوبة بكثير؛ حيث أن البغضاء بين السكان العرب والأكراد، الذين ينظر إليهم على أنهم «خانوا العراق» و«تعاونوا» مع الولايات المتحدة، سيبقى واقعاً حقيقياً مقيماً.[16]

وبالدرجة نفسها، إمكانية الانفصال الكردي تبدو حقيقية. وفي وسع بغداد وجيرانها إكراه كردستان على العودة إلى العراق من خلال التهديد بالعقوبات الاقتصادية، بل وحتى التدخّل العسكري، أوإغراء الأكراد بالفيدرالية مع العراق عبر الحوافز. وحتى لو كان استرضاء الأكراد هو الخيار المرغوب به أكثر، إلا أنه مشوب بالمخاطر إذ أن الأسباب نفسها التي تجعل الفيدرالية ضرورية للعراق ستجعل الفيدرالية خطراً على وحدة أراضيه.[17]

إن الولايات المتحدة، وعلى رغم الجدول الزمني للانسحاب، سوف تخدم نفسها

إذا ماساعدت الأكراد وبقية العراق على العمل لتطوير نماذج الفيدرالية. لقد تعاملت الولايات المتحدة مع استقرار كردستان العراق على أنه أمر مسلّم به، وخفضت إلى درجة كبيرة تمويل برامج بناء المؤسسات هناك. لكن توسيع حكم القانون في الشمال يعد من أكثر الحاجات إلحاحاً. فعلى الرغم من التقدّم الذي أحرزه الحزبان الكرديان في عملية الحكم، إلا أن العديد من خلافاتهما التي تم القفز فوقها قد تعاود الظهور في زمن التوتّرات الشديدة.

حل قضية كركوك سلمًيا

مالم تتم صياغة تسوية مشروعة من قبل الحكومة العراقية، وبالتعاون مع الأمم المتحدة والولايات المتحدة، فإن كركوك تبقى قنبلة موقوتة جاهزة للانفجار إثنياً. ويمكن لهذا الصراع أن يمتد إلى مناطق أخرى من العراق حيث تكثر النزاعات الإقليمية [18]. كركوك، إذاً، أساسية بالنسبة إلى المصالح الأميركية في العراق. لكن مايجعل حل قضية هذه المدينة صعب المنال هو هذا الخليط من الكراهية المديدة (التي جرى تعميقها عمداً خلال حكم صدام القاسي) والانقسامات العرقية، واحتياطيات النفط الكبيرة، والتدخّل الخارجي.

في مجال اعتراضهما على ضم كركوك من جانب الحكومة الإقليمية لكردستان، كانت المحاججة الرئيسة لكل من إيران وسورية هي أن موارد نفط كركوك ستمنح الحكومة الإقليمية لكردستان المبرّرات لتصبح مستقلة. فمع وجود 12 في المئة من احتياطي النفط العراقي فيها، تُعتبر المدينة ومحافظتها ثاني أكبر منطقة منتجة للنفط في العراق. وبالتالي فإن معظم الخلاف على المدينة والمحافظة له علاقة بما تعنيه السيطرة على هذه الثروة في المرحلة المقبلة.[19]

إن الأكراد يطالبون بمحافظة كركوك استناداً إلى وضعهم كأغلبية في المحافظة قبل الحملة التي شنّها صدام لتهجير السكان وتعديل الحدود المحلية لتأكيد هوية كركوك العربية. كما يعتمد كل من الأكراد والتركمان على نتائج إحصاء سكاني لتأييد مطالبهم. فالتركمان، الذين يعتمدون على الدعم التركي، يقولون أن كركوك هي مدينة تركمانية تاريخياً، ويشيرون على سبيل المثال إلى إحصاء العام 1957 الذي أعطاهم أكثرية عددية طفيفة في مدينة كركوك. لكن نتائج الإحصاء نفسه على مستوى المحافظة ككل أظهر أن الأكراد يتفوّقون عددياً على كل من العرب والتركمان بنسبة 48 في المئة، في حين حاز العرب على 28 في المئة والتركمان على 21 في المئة.[20]

منذ الغزو الأميركي، كانت كركوك مدار صراع. فقد قاد الحزبان الكرديان اندفاعة عسكرية باتجاه كركوك وشجّعا السكان، الذين طُردوا بموجب سياسات التعريب التي نفّذها صدام، على العودة. وقد فسّر العرب والتركمان سلوك الأكراد هذا على أنه قضم للأراضي على حسابهما. والآن يشكّل مطلب الأكراد بـ«التطبيع» (أي إعادة رسم الحدود وإعادة توطين السكان السابقين) في محافظة كركوك، كما تنص المادة 140 التي يجب أن يتبعها إحصاء للسكان واستفتاء حول مستقبل المدينة، جوهر الصراع الدائر هناك حالياً. وقد قاوم التركمان، بمساعدة كل من القوميين العرب السنّة والشيعة وتركيا، الطموحات الكردية بقوة، فيما يتعرّض القادة الأكراد إلى ضغوط من ناخبيهم ومن القوميين الأكراد الذين يطالبون بإحراز المزيد من التقدّم في كركوك. ولكن، على الرغم من كل الاتهامات التي توجّه إلى الأكراد، أكّد تقرير مجموعة الأزمات الدولية أن الأكراد تصرفوا إجمالاً بانضباط منذ العودة في نيسان/أبريل 2003.[21]

لكن في خاتمة المطاف، تأخّر الـ«تطبيع» في كركوك بسبب التلكّؤ المقصود لحكومة بغداد، وبسبب الوضع الملتهب في العراق، ما أعاق إعادة رسم حدود المحافظات بدقّة. ولم يكن رفض بغداد التحرك ناجماً عن ضعفها وحسب، بل أيضاً، كما شكّ الأكراد، لعدم استعدادها الامتثال إلى المادة 140 [22]. وقد تم تأجيل صدام محتمل مع اقتراح الممثّل الخاص للأمم المتحدة ستافان دي ميستورا تأجيل العملية ستة أشهر، لكن في الحقيقة، تم تأجيل العملية إلى أجل غير محدد.[23]

تركّز الاعتراض الرئيس على الأهداف الكردية لتطبيع كركوك في تركيا. أما إيران وسورية فلم تكونا بمثل حدّة تركيا، وفضّلتا أن تتركا أنقرة لتتحمل العبء الثقيل. والحال أن أنقرة تتحمل قسطاً أكبر في هذه المسألة بسبب علاقتها الوثيقة بالولايات المتحدة، ولأن لديها ورقتها الإثنية التي يمكن أن تلعبها في شمال العراق. ففي العام 1995، ساهم الأتراك في إطلاق *الجبهة التركمانية العراقية* كقوة موازنة للطموحات الكردية العراقية المتنامية. كما هدّد القادة الأتراك بالتدخّل لحماية التركمان، في حالة ضم كركوك إلى الحكومة الإقليمية لكردستان. ومن شأن التدخّل العسكري ضد الحكومة الإقليمية لكردستان أن تكون له مضاعفات دولية لاتُحصى وبكلفة عسكرية لاتوازي فرص النجاح الضئيلة. كما يمكن لتركيا أيضاً أن تحاصر اقتصاد الحكومة الإقليمية لكردستان عبر حرمان الأكراد من المداخل إلى أهم الطرق التجارية من شمال العراق وإليه.

لكن ما أهمية الورقة التركمانية؟ لقد برزت *الجبهة التركمانية العراقية*، برعاية ودعم الجيش التركي، كلاعب مؤثّر في سياسة تركيا المحلية وفي حسابات سياستها

الخارجية [24]. بيد أن الصورة تبقى مشوّشة في العراق في أحسن الأحوال، إذ تبيّن أن الدعم الذي تحظى به *الجبهة التركمانية* في العراق محدود؛ فهي لم تحصل سوى على 0.87 في المئة من مجموع أصوات الناخبين في انتخابات العام 2005 ليكون لها ثلاثة نواب فقط في البرلمان العراقي. ثم أن عدداً أكبر من التركمان انتُخبوا ضمن القوائم الشيعية والسنّية، وليس على قائمة *الجبهة التركمانية العراقية*، والسبب أن نحو 50 في المئة من التركمان شيعة وهم جنحوا إلى الانضمام إلى أحزاب شيعية؛ كما أن كثيراً ممن يعيشون في مناطق كردية كانت لهم فيها تقليدياً علاقات طيّبة مع الأكراد[25]. ولذا، فعالية *الجبهة التركمانية العراقية* محصورة إلى حد كبير في مدينة كركوك حيث تقيم تحالفاً مع العرب المحليين، بمن فيهم الصدريين.[26]

لقد نأت الحكومة التركية بنفسها عن *الجبهة التركمانية العراقية* بسبب ضعف أدائها الانتخابي، لكن الجيش التركي الذي مارس معظم النفوذ في سياسة تركيا تجاه شمال العراق، لم يهملها. وقد كان هناك مابين 1200 إلى 1500 جندي تركي متمركزين في المناطق الخاضعة للأكراد في شمال العراق منذ أواخر التسعينيات، بموافقة أميركية وكردية [27] لمراقبة حزب العمال الكردستاني، وربما، وهنا الأهم، لكي يكون العمود الفقري *للجبهة التركمانية*. والواقع أن الجيش التركي والحكومة كانا على طرفي نقيض حول السياسات الداخلية والكردية العراقية[28]، الأمر الذي يجعل *الجبهة التركمانية* قادرة على إحداث الضرر وافتعال أعمال استفزازية لجذب حماتها إلى أتون الصراع، حتى وإن لم يكونوا راغبين في ذلك[29]. بيد أن مقاربة أنقرة الجائرة لمسألة كركوك أو إطلالتها على مسألة التركمان تتسبّب بمشكلات خاصة بها؛ لأنها تعرّضها إلى اتهامات بالتدخّل في شؤون بلد آخر باسم أقلية (هل تسمح تركيا للعراق بفعل الأمر نفسه لصالح أكراد تركيا؟)، ولأنها تطلق طموحات غير واقعية حيال قدراتها على التدخّل في كركوك.

إن شبح الاستفتاء حول كركوك يهدّد بإثارة صدامات عرقية يمكن أن تمتد بسهولة إلى خارج كركوك[30] خاصة الموصل التي تعج بالصراعات العرقية، وحيث توجد أقلية كردية كبيرة تتعرّض إلى ضغوط جيرانها. ومن شأن اندلاع مثل هذا الصراع الشرس أن يوجّه ضربة قاسية إلى كل من الجيش الأميركي والحكومة العراقية. لقد وافق الأكراد على منح خطة ممثّل الأمم المتحدة دي ميستورا المكوّنة من ثلاث مراحل فرصة كي تُنفّذ، شريطة أن تؤدي إلى تغيير تدرّجي يقنع الجمهور الكردي العراقي الأوسع بأن ثمة تقدماً ما[31]. وتبعاً لذلك ستبدأ التعديلات الحدودية في المناطق الأقل إثارة للجدل، وحيث للسكان المحليين بالدرجة الأولى مصلحة بتغيير وضعهم[32]. هذه التعديلات الحدودية

ليست مصمّمة لتعزيز المطالب الكردية، لأنها قد تسفر أيضاً عن إعادة تموضع المناطق التي تعتبر تقليدياً عربية خارج نطاق السيطرة الكردية. ولذا، يجب أن تترافق التعديلات الحدودية مع إجراءات بناء الثقة لتسهيل التغييرات المستقبلية، التي ستكون أكثر صعوبة[33]. وإضافة إلى مقاربته التدريجية، يتمتّع اقتراح دي ميستورا بقيمة مضافة كونه يمنح الأطراف فترة زمنية لبدء المفاوضات.

إن معضلة الأكراد تعكس معضلة العراق نفسه في مايتعلق بالكرد. بكلمات أخرى، يمكن للأكراد محاولة فرض إرادتهم على كركوك أوجذبها للانضمام إلى الحكومة الإقليمية لكردستان عبر الإقناع والضمانات والحوافز. والاقتراح الأخير ليس صعب المنال، إذا ماتذكّرنا أن المنطقة الكردية أبلت بلاء حسناً في ظل ظروف غاية في الصعوبة. فعلى الرغم من المحاباة والمحسوبية في قيادتها، توفّر الحكومة الإقليمية لكردستان لمواطنيها قدراً أكبر من التماسك والاستقرار السياسيين مقارنة بباقي مناطق العراق. بيد أنه لايزال على الأكراد أن يصادقوا على الصيغة النهائية من دستور الحكومة الإقليمية لكردستان الذي يكرّس مجموعة واضحة من الضمانات لكل الأقليات المقيمة في منطقتها.

أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فهي تواجه معضلتها الخاصة بها في كركوك. فعلى المدى القصير، سيكون هدفها الأساسي منع انفجار العنف. وعلى المدى البعيد، ما سيهمّ هو الحل الشرعي للقضية. وإذا ماقُيّض للعراق أن يتجزّأ، هل سيكون من الأفضل لأكراده – الذين يُعتبرون حلفاء طبيعيين للولايات المتحدة، وفي خاتمة المطاف عملياً لتركيا – أن يسيطروا على النفط؟ وما الحالات الطارئة التي يجب أن تستعد واشنطن لمواجهتها؟

ليس ثمة إجابات واضحة فوراً. لكن يتعيّن على الولايات المتحدة أن تساعد على ضمان أن تكون العملية ذات المراحل الثلاث في كركوك عادلة من خلال تهيئة مسؤوليها لتقديم دعم مستدام لخطة الأمم المتحدة، عن طريق الانخراط مع الأطراف المتواجدة على الأرض مباشرة والتحكيم في مابينها. كما عليها أيضاً تجنّب ارتكاب أخطاء جديدة، مثل عقد صفقات سرية أوجانبية مع أي من الأطراف، تحت ضغط الضرورات الراهنة. ثم أنه يمكنها تشجيع المتخوّفين العراقيين وجيرانهم على قبول النتائج أوعلى الضغط لبلورة خطط للأمم المتحدة أكثر طموحاً كتلك التي اعتُمدت في برشكو في يوغسلافيا السابقة، حيث اقتُطعت منطقة إدارية منفصلة حين تبيّن استحالة التوفيق بين مطالب الكروات والصرب المتنازعين.

لكن، وفي هذه المناخات الراهنة، يجب على واشنطن أن تخطو بحذر؛ إذ ليس في وسعها أن تُجبر على الانحياز إلى هذا الطرف أوذاك، بسبب الخلافات حول كركوك.

بعض الأكراد يفهمون أن موقف الولايات المتحدة ليس إلى جانبهم بالضرورة في كركوك، وأن التنازلات مطلوبة من جانب كل الأطراف[34]. واقتراحات دي ميستورا، وإن كانت مثيرة للجدل، ليس ثمة بدائل كثيرة لها عدا الاستفتاء أومواصلة السياسة التي تسعى إلى استمرار الأمر الواقع الراهن وتجنّب اتخاذ القرارات التي يُحتمل أن تكون مثيرة للجدل. ثم هناك مسألة الانتخابات الإقليمية. فقد اقترح الأتراك، بالتعاون مع التركمان، توزيعاً متساوياً للتمثيل بين التجمّعات الثلاثة الكبرى: العرب والتركمان والأكراد، بحيث يحصل كل طرف على 32 في المئة من المقاعد، وتحصل الأقليات الأصغر على الـ4 في المئة الباقية[35]. لكن الأكراد غير مستعدّين لقبول مثل هذا التوزيع لأنه من الواضح أنهم يتمتّعون بأكثرية عددية في المحافظة. والواقع أنه يمكن لهذه الكثرة العددية أن تتحوّل إلى أغلبية إذا ما أعيد رسم حدود المحافظات. وعلى أي حال، وحين صوّتت أقلية من أعضاء البرلمان العراقي (لأن غالبيتهم قاطعوا الجلسة البرلمانية) لصالح قانون انتخابات المحافظات وفرضوا قسمة 32 - 32 - 32 - 4، دفع الأكراد وحلفاؤهم المجلس الرئاسي إلى ممارسة حق النقض (الفيتو) على هذا التشريع، ما أدى في النهاية إلى تأجيل التصويت إلى كانون الثاني/يناير العام 2009.

وثمة خيار آخر طرحته مجموعة الأزمات الدولية، وهو ما أُطلق عليه صفقة النفط مقابل الأرض، يوافق بموجبه الأكراد على التنازل عن السيطرة على كركوك لصالح ترتيب تقاسم السلطة بشكل مؤقّت في مقابل حكم ذاتي أوسع في المسائل الاقتصادية، وأيضاً بشكل رئيسي، في مايتعلق بتطوير النفط واستكشافه[36]. وقد جاء اقتراح مجموعة الأزمات الدولية بسبب بطء التقدّم الذي تحرزه بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة، وبسبب الاعتقاد أن الزمن بدأ ينفد حيال التوصّل إلى تسوية سلمية في كركوك. وعلى أي حال، جاء الرد الكردي سلبياً على هذا الاقتراح، لأنهم اعتبروا، سواء عن خطأ أم صواب، بأنه يجهض كلاً من مطالبهم الإقليمية وقضية الاستفتاء.

ومع ذلك، إجراء انتخابات المحافظات يصبّ في مصلحة واشنطن، حتى ولو أدّى الأمر إلى خسارة حلفائها لبعض المقاعد و للسيطرة على المقاطعات. ولذلك فإن الحل الوسط الراهن الذي أقرّه البرلمان العراقي والذي يتصوّر إجراء الانتخابات في كانون الثاني/ يناير - إلا في مناطق الحكومة الإقليمية لكردستان وكركوك - يُعتبر تطوّراً حميداً[37]. وفي حين لايزال محتملاً نشوب بعض أعمال العنف في المناطق المختلطة، إلا أنه ليس في وسع الولايات المتحدة قبول تأخير العملية إلى مالانهاية. لكن، وهنا للمفارقة، فإن أولئك الذين كان يمكن أن يكسبوا أكثر من الانتخابات المحلية - أي مروحة الأحزاب

السنّية وبعض الأحزاب الشيعية – كانوا هم وراء الوصول إلى طريق مسدود.[38]

تطوير علاقة فاعلة بين تركيا والحكومة الإقليمية لكردستان

إن مساعدة تركيا والحكومة الإقليمية لكردستان على التعاون مع بعضهما البعض أمر مهم لنجاح الولايات المتحدة، فهما حليفان وثيقان للولايات المتحدة، ويتقاسمان مصالح جيو-سياسية حقيقية. ثم أن المشترك بينهما أكثر بكثير مما يرغبان الاعتراف به.

وبالمثل، واشنطن وأنقرة تتقاسمان أهدافاً مشابهة في العراق: فكلاهما يرغب في رؤية بلد موحّد ومزدهر، وديمقراطي قدر الإمكان، وقادر على الوقوف في وجه إيران. وعلى المدى الطويل، يمكن لمحور أنقرة – بغداد أن يعمل كقوة توازن ضد إيران لتوفير الاستقرار لمنطقة الخليج. بيد أن بلورة هذا المحور تتطلّب من الأتراك أن يمرّوا أولاً عبر العاصمة الكردية أربيل؛ فالحكومة الإقليمية لكردستان لديها قدرة على تسهيل هذا التوجّه توازي قدرتها على تعطيله. وفي المقابل، على واشنطن أن تسعى إلى دور تركي بنّاء في العراق، لأن ذلك سيهدّئ مخاوف بلدان الخليج حيال الدور الإقليمي الإيراني واحتمال انفصال الأكراد. ومايمكن لتركيا أن تقدّمه لأكراد العراق هو رابط حماية مقنع بما فيه الكفاية لتبديد مخاوفهم من جيرانهم.

منذ غزوها للعراق، كان على الولايات المتحدة أن تتعاطى مع الرفض التركي لسياساتها ومع التوتّرات التركية مع الحكومة الإقليمية لكردستان. وغالباً ماتعارضت هذه القضايا مع المهام اليومية لقوات التحالف، وخلقت خلافات بين أنقرة وواشنطن، وساهمت في تراجع الثقة والتقدير للولايات المتحدة لدى الجمهور وصانعي القرار في تركيا.[39] والواقع أن تركيا تخشى من تأثير هذه التطوّرات على الأقلية الكردية لديها. ففي مراجعته للأخطار المحدقة بتركيا، حدّد رئيس الأركان العامة التركي الجديد، إلكر باشبوك، أشدّ الأخطار وفق تسلسل أهميتها كالتالي: احتمال قيام دولة كردية مستقلة، يليها احتمال تغيير السلطة مستقبلاً في كركوك، ثم حزب العمال الكردستاني [40]. بالطبع، الأتراك يميلون عادة إلى تضخيم احتمالات الاستقلال الكردي، لكن، حتى لو أصبحت الدولة الكردية أمراً واقعاً، يبقى الخطر على وحدة تركيا الجغرافية محدوداً لأن نجاح الحركات الانفصالية نادر[41]. ولذا، فإن جذر المعضلة في مثلّث تركيا – الحكومة الإقليمية لكردستان – الولايات المتحدة هو مسألة الأكراد في تركيا وخوف هذه الأخيرة

الواضح من أن تصبح الدولة الفيدرالية الكردية دولة مستقلة.

لقد تأخّر كل من الولايات المتحدة والأكراد في تقدير الأثر السلبي لوجود حزب العمال الكردستاني في شمال العراق على العلاقات مع تركيا؛ بيد أن حزب العمال الكردستاني لم يعد يشكّل خطراً داهماً على أمن تركيا. فهو الآن مجرّد عامل تذكير فاقع بفشل تركيا في إلحاق الهزيمة بتمرّد استمر عقدين، على الرغم مما أنفقته من موارد هائلة. فحزب العمال الكردستاني الذي لايزيد عدد مقاتليه عن 2000 إلى 2500 مقاتل على جانبي الحدود التركية – العراقية، لم يعد يسيطر على أي بقعة في تركيا، لكنه يواصل مضايقة القوات التركية وإيقاع الإصابات في صفوفها. وهذه الإصابات – كما في أي مجتمع آخر – تؤدي إلى ردة فعل سلبية ضد مؤسسات الدولة والسياسيين، وإلى زعزعة النسيج الاجتماعي عبر إثارة العداوات التركية – الكردية. وبالنسبة إلى الشعب وقيادته، تضيف الهجمات المسلحة المنطلقة من بلد مجاور طبقة أخرى من طبقات التعقيد السياسي.

لقد نجح حزب العمال الكردستاني في التمركز على طول الحدود التركية وفي سلسلة جبال قنديل البعيدة قرب إيران، حيث يُعتقد أن غالبية قيادته تقيم هناك. ومنذ غزو القوات الأميركية للعراق، كانت أنقرة تطالب القوات الأميركية والبشمركة التابعة للحكومة الإقليمية لكردستان بطرد حزب العمال الكردستاني. وبدءاً من العام 2003 ومابعده، سعت الولايات المتحدة إلى التقليل من أهمية قضية حزب العمال الكردستاني. وبدورها، كانت الحكومة الإقليمية لكردستان تأمل أن تتبدّد هذه المشكلة بطريقة ما. لكنها امتنعت عن تنفيذ مطالب الحكومة التركية بسبب المعارضة التركية الشديدة لوجود دولة كردية في عراق فيدرالي، ونظراً إلى موقف الرأي السياسي الداخلي الكردي المعادي لنشوب حرب مع حزب العمال. وفي التسعينيات، خاض كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني حرباً ضد حزب العمال الكردستاني نيابة عن تركيا، ما أسفر عن تكبدّهما خسائر كبيرة على يد مقاتلي حزب العمال المتمرّسين، الذين لم يتمكّن الجيش التركي على الرغم من إمكاناته المتفوّقة من القضاء عليهم كلياً في تركيا. كما أن الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني غير مستعدين أيضاً لاستئناف العنف الكردي – الكردي الذي وَسَمَ بطابعه معظم فترة التسعينيات حين تقاتل الحزبان بلا رحمة. وبالتالي، لم يكن مفاجئاً أن تكون شهية الأحزاب الكردية العراقية ضعيفة حيال التضحية بمزيد من الرجال لمحاربة حزب العمال الكردستاني.

يُطل الشعب والقيادة في تركيا على وجود حزب العمال الكردستاني في الأراضي التابعة للحكومة الإقليمية لكردستان كنوع من نكران الجميل لدعم تركيا مناطق حظر

الطيران، وكاستراتيجية مخادعة لإبقاء حزب العمال الكردستاني كعامل ضغط على أنقرة. ولذا، كان خطاب أنقرة ضد الأكراد قاسياً وتشهيرياً. وقد اعتبر الأكراد العراقيون أن هذا لم يكن أكثر من محاولة لإجبارهم على الخضوع مرة أخرى إلى حكم بغداد المركزي. كان خريف 2007 نقطة تحوّل، فقد بلغت التوتّرات ذروتها بعد وقوع إصابات عدة في صفوف القوات التركية خلال صدامات مع حزب العمال الكردستاني، فتعرّضت الحكومة التركية إلى ضغوط لشن عمليات عبر الحدود. وخوفاً من أن يؤدي غزو تركي غير مضبوط إلى توريط أكراد العراق والقوات التركية في صراع مدمّر قد يمتد إلى تركيا، زوّدت الولايات المتحدة أنقرة بالمعلومات الاستخبارية لتوجيه الغارات التركية إلى أماكن تمركز حزب العمال الكردستاني. ومن جهتهم، خفّف الأكراد العراقيون من انتقاداتهم للغارات التركية، لعلمهم أن الحكومة التركية في حاجة إلى تخفيف الضغط عليها من جانب قواتها العسكرية والشعب، ولإدراكهم المأزق الذي يواجهه حلفاؤهم الأميركيون. علاوة على ذلك، ساهمت المشاركة الاستخبارية الأميركية في إبقاء الخسائر الجانبية في حدودها الدنيا.

يُعتبر حزب العمال الكردستاني عامل زعزعة لاستقرار أكراد العراق، لأنه يستجلب الغضب والغارات العسكرية التركية. كما أن ولاءه المتعصب لزعيمه المسجون عبد الله أوجلان يجعل من الصعب التنبؤ بتصرفاته؛ إذ يمكنه في نزوة ما أن يوجّه سلاحه إلى رفاقه من الأكراد. هذا إضافة إلى أن وجوده المسلح يقوّض ماتزعمه الحكومة الإقليمية لكردستان من أنها تستحق أن تُعامل ككيان حكم ذاتي يحتكر القوة فوق أراضيه. ثم أن هجمات حزب العمال أدت إلى تقارب أميركي – تركي إلى حد ما على حساب الحكومة الإقليمية لكردستان؛ ونتيجة لذلك، انتقد الرئيس العراقي جلال طالباني حزب العمال الكردستاني علناً وطلب مغادرته الأراضي العراقية.[42]

إنها مفارقة حقاً أن يجد الأتراك والأكراد العراقيون أنفسهم في حاجة إلى بعضهم البعض. فالأكراد العراقيون لايستطيعون الحياة من دون الدعم الاقتصادي والسياسي التركي. وتركيا، خلافاً لجيران العراق الآخرين، أكثر ديمقراطية بكثير (بغض النظر عن معاملتها لأقليتها الكردية) وأكثر ازدهاراً، وهي حليف للغرب، وتوفّر للأكراد فرص المتاجرة مباشرة مع أوروبا ومابعدها. وحالياً، هناك أنبوبان ينقلان النفط من كركوك إلى ميناء سيحان التركي على البحر الأبيض المتوسط. وتُبدي سلطات الحكومة الإقليمية لكردستان اهتماماً بضخ الغاز في أنبوب نابوكو أوفي أي خط آخر يجري حالياً التخطيط له كممر طاقة بين الشرق والغرب.

لقد نشط أكراد العراق بقوة لإغراء الشركات التركية بالاستثمار في منطقتهم. ففي العام 2007، وصل حجم التعامل التجاري التركي مع شمال العراق إلى 5 بلايين دولار. وقد أنجز الأتراك ماقيمته 2 بليون دولار من العقود بين 2003 و2007، وهناك الآن 1200 شركة تركية، بما فيها 900 شركة بناء، تعمل في بناء المنشآت التي تشمل المطارات والمراكز الثقافية والجامعات وشبكات الطرق [43]. وقد وفّرت حركة التجارة الناجمة عن ذلك عبر بوابة خابور الحدودية فرص عمل مطلوبة بإلحاح في المناطق الجنوبية الشرقية المُفقرة من تركيا. وقد اكتشفت تركيا، حتى في ذروة التوتّر بينها وبين الحكومة الإقليمية لكردستان، أنها غير قادرة على إغلاق هذا المعبر التجاري الحدودي.[44]

إن لتركيا مصلحة في استمرار استقرار الحكومة الإقليمية لكردستان، ليس بسبب المزايا التجارية وحسب، بل أيضاً لأن انعدام الاستقرار في الشمال سيمتد بالضرورة إلى أماكن أخرى من العراق، مايحول دون توطيد وضع العراق وتحسين الروابط التركية – العراقية. ومن جانبهم يرى أكراد العراق، مثلهم مثل الأتراك، أن مستقبلهم يكمن في الغرب. فهم علمانيون أيضاً وقاوموا الضغوط الأصولية المنطلقة من الجماعات العراقية السنّية والشيعية. والأهم من ذلك أن الأكراد، وبعد عقود من قمع الحكومة المركزية لهم، لايثقون بمواطنيهم العراقيين. وفي إطار العراق الموحّد، يمكن للحكومة الإقليمية لكردستان أن تلعب دوراً مهماً؛ دور الموازن والحصن الواقي من النزعات الأصولية داخل البلاد. فبقدر ماتكون الحكومة الإقليمية لكردستان أقوى وعلى علاقة متينة بتركيا، بقدر مايزداد تأثير أنقرة على بغداد. وأخيراً، ثمة فائدة أخرى يمكن أن تحظى بها تركيا من شمال العراق قد تبدو غير مفهومة لكثير من الأتراك، وهي أن العلاقات الحسنة مع الحكومة الإقليمية لكردستان سيكون لها تأثير مهم في إزالة التوتّرات في المناطق التركية التي يقطنها أكراد[45]. وقد تسبّبت الغارات على شمال العراق بردة فعل معادية بين الأكراد الأتراك، مايؤكد مجدداً الارتباط بين المنطقتين الكرديتين. فالأكراد في تركيا يشعرون بالاعتزاز بما أنجزته الحكومة الإقليمية لكردستان، ويتفاعلون بقوة مع ضغوط أنقرة على أربيل. ومع ذلك، هذا الرابط يُعتبر فرصة للحكومة التركية أكثر منه عبئاً عليها؛ إذ أنه يمكّنها من تحسين مواقعها بين الأكراد عن طريق تحسين علاقاتها مع الحكومة الإقليمية لكردستان؛ وهذا تماماً ماحاول الرئيس السابق تورغوت أوزال أن يفعله في مطلع التسعينيات.

لم تبذل واشنطن سوى النزر اليسير من الجهد منذ العام 2003 للضغط من أجل التقارب بين تركيا والحكومة الإقليمية لكردستان. فهي عيّنت في العام 2007 مبعوثاً

خاصاً، هو الجنرال المتقاعد جوزيف رالستون، كُلّف بمهمة لايُحسد عليها مع نظيره التركي لوضع برنامج عمل مشترك بخصوص حزب العمال الكردستاني يهدف إلى الحيلولة دون قيام تركيا بمهاجمة معسكرات هذا الحزب في شمال العراق. لكن هذا كان مجرّد تدريب على كيفية كسب الوقت، وتكشّفت عن كونها تجربة مخيّبة لآمال كل المعنيين، خصوصاً لرالستون وأكراد العراق، الذين كانوا يأملون بمعالجة قضايا رئيسة في علاقات أنقرة والحكومة الإقليمية لكردستان.

لم تنتبه إدارة بوش، نظراً إلى انشغالها بالعنف في بغداد والمحافظات السنّية أساساً، إلى أن البعض في الجانب التركي وكل الأكراد العراقيين تقريباً كانوا حريصين على البحث عن خيارات سياسية بديلة تحول دون تدهور أكبر في العلاقات. وقد أجرى مدير منظمة الاستخبارات القومية التركية إيمر تانر، وفي مناسبات عدة وبموافقة رئيس الوزراء، اتصالات سرية مع قيادة الحكومة الإقليمية لكردستان، دلّت على أن الطرفين يريدان المضي قدماً نحو مباحثات مباشرة، لكن الجيش التركي ونشاط حزب العمال الكردستاني أحبطا مساعيهما[46]. كما أن الحكومة الإقليمية لكردستان ألمحت أيضاً إلى أنها، وفي ظل ظروف مؤاتية، يمكن أن تقتنع بضرورة جعل الحياة في غاية الصعوبة بالنسبة إلى حزب العمال الكردستاني.[47]

والحال أن البديل عن الاتفاق التركي مع الحكومة الإقليمية لكردستان هو الفوضى، أي مواجهات بين تركيا وأكراد العراق تنجم إما عن قرار أنقرة بالتدخّل من طرف واحد في شمال العراق ضد حزب العمال الكردستاني، أوأن تتحرك لمنع ظهور دولة كردية مستقلة على حدودها، وهو ماسيكون بمثابة دعوة إلى جميع دول الجوار للتدخّل لصالح أتباعها أومصالحها. ثم أن ثمة دافعاً آخر يحفز على العمل الأميركي هو تأثير القضية الكردية على الانقسام المدني – العسكري في تركيا، الذي لم يكن في يوم أكثر حدّة مما هو عليه الآن. ففي حين كانت حكومة حزب العدالة والتنمية أكثر استعداداً للمضي قدماً في الإصلاحات الداخلية والسياسة الخارجية من ذي قبل، إلا أنها واجهت مقاومة ضارية من المتشددين العسكريين والمدنيين الذين يميلون إلى اعتبار القضية الكردية بمثابة تهديد لسلامة النظام.

في الأسابيع الأخيرة، بدا أن الحكومة التركية دشّنت عملية تصحيح المسار حيال الاتصالات مع الحكومة الإقليمية لكردستان. فقد التقى مبعوثها الخاص إلى العراق، مورات أوجليك، مرات عدة رئيس إقليم كردستان مسعود برزاني ورئيس الحكومة الإقليمية لكردستان نيجيرفان برزاني، وهذا يتنافى بشدّة مع تصريحات سابقة لمسؤولين

حكوميين وقادة عسكريين تعهّدوا بعدم التحدّث مع مسؤولي الحكومة الإقليمية لكردستان مادام حزب العمال الكردستاني يمارس نشاطه في شمال العراق. هذه الخطوات الأولية المبدئية أصبحت ممكنة بفضل الانتخابات البلدية المقبلة في تركيا حيث تستهدف حكومة حزب العدالة والتنمية نيل دعم الجنوب الشرقي الكردي ومدنه الأكثر أهمية حيث تنامى النشاط الكردي مؤخّراً. وقد غيّر الرئيس برزاني موقفه وقرّر أن يخفّف من حدّة انتقاداته لأنقرة وأن يسعى إلى التعاون معها، خصوصاً مع تبدّل المناخ السياسي في واشنطن ومع انتخاب باراك أوباما. وأخيراً، ثمة مؤشرات بأن الجيش التركي، الذي تكبّد عدداً من الإصابات البالغة في المواجهات مع حزب العمل الكردستاني، بدأ يعيد النظر في بعض تكتيكاته.[48]

هذه الخطوات تبقى أولية ويمكن للتطوّرات على الأرض أن توقفها بسهولة أوحتى أن تؤدي إلى انتكاستها. وهنا، الولايات المتحدة تبدو القوة الوحيدة التي تملك نفوذاً لدى الطرفين التركي والكردي العراقي. والمفارقة أن الولايات المتحدة ساهمت في الانفتاح الأخير بين تركيا والحكومة الإقليمية لكردستان من خلال إعطاء الضوء الأخضر لعمليات تركية محدودة عبر الحدود العراقية. وهذا ساهم بدوره في تزويد حكومة أنقرة بالثقة بالنفس المطلوبة لتبدأ سياسة انخراط حذرة مع الحكومة الإقليمية لكردستان. وهذه فرصة لواشنطن يتعيّن على الإدارة الأميركية الجديدة اغتنامها لتركّز بكثافة على تشجيع التقارب بين تركيا والحكومة الإقليمية لكردستان، إذ ثمة دائماً خطر بأن تتمكّن هجمات حزب العمال الكردستاني والتوتّرات داخل تركيا أوفي كركوك من حرف هذه الجهود عن مسارها. والواقع أن الاتصالات المباشرة بين الطرفين، برعاية أميركية، يمكن أن تحقق الكثير في نزع فتائل الصراعات المحتملة وإطلاق آليات بناء الثقة؛ فلا الأكراد ولا الأتراك يثقون ببعضهم البعض بما يكفي لبدء العمل على تجنّب النزاع أوحله.

الضغط من أجل حل سلمي للمسألة الكردية - التركية المحلية

إن استقرار تركيا طويل الأمد مصلحة أميركية ثابتة. فتركيا كانت حليفة الولايات المتحدة على مدى خمسين سنة وهي دولة محورية استراتيجياً لوجودها على مفترق طرق مناطق عدة. لكن مامن قضية أبعدت تركيا عن الولايات المتحدة مثل مستقبل كردستان العراق. فالولايات المتحدة عالقة بين رحى متطلّبات سياستها في العراق وبين إخلاصها لتركيا. وفي المقابل تركت المخاوف التركية من احتمال استقلال كردستان بصماتها على

التصوّرات التركية عن الولايات المتحدة وعن مهمتها في العراق، وهي مخاوف عزّزها وجود حزب العمال الكردستاني في منطقة من العراق تُعتبر رسمياً تحت السيطرة الأميركية. ولأن الغارات التركية على شمال العراق لاتستطيع القضاء على حزب العمال، ستظل المشكلة قائمة مادام لم يتم التوصّل إلى طريقة لتجريد هذه المنظمة من السلاح.

يجب على الساسة الأميركيين أن يعوا أن المشكلة الكردية زعزعت الأمن التركي وأعاقت السياسة الداخلية والخارجية التركية على مدى عقود. وهذه المشكلة لن تتبدّد في أي وقت قريب، بل على العكس: يمكن لاستمرارها أن يثير مزيداً من العنف، ويفرّخ مجموعات إرهابية أخرى[49]، ويفسد العلاقات التركية – الأوروبية، ويغري تركيا بلعب دور المعرقل في العراق. والواقع أن معظم الاضطراب الداخلي التركي يمكن أن يُعزى أيضاً إلى عنف هذه المشكلة، إذ يدّعي الأتراك أن نحو 40،000 شخص قُتلوا نتيجة المعارك ضد تمرّد حزب العمال الكردستاني. كما أن استعصاء القضية الكردية دفع الحكومة التركية إلى اعتماد إجراءات غير ديمقراطية مثل الاستخدام التعسّفي للصلاحيات القانونية بهدف مضايقة وملاحقة الناشطين الأكراد، والحد من حرية التعبير، والانخراط في نشاطات غير قانونية مثل اغتيال المعارضين في أواخر التسعينيات، الأمر الذي زعزع المؤسسات التركية نفسها، وأهمها مؤسسات حكم القانون. والحال أن أكراد تركيا يرغبون بقوة بأن تحسّن تركيا علاقاتها مع الحكومة الإقليمية لكردستان، إذ بالنسبة إليهم سيكون اعتراف دولة تركيا بالحكومة الإقليمية لكردستان اعترافاً بخصوصيتهم. وهذه مسألة ليست على وشك التبخّر: ففي حقبة العولمة، ليس متوقّعاً من أي أقلية أن تكون مستعدّة للتخلّي عن هويتها وخصوصيتها الثقافية، خاصة إذا ماتم ذلك تحت الضغط والإكراه.

ماعدا فترة حكم تورغوت أوزال كرئيس للجمهورية (وليس فترة حكمه كرئيس حكومة) حينما قرر من تلقاء نفسه طرح خطط إصلاح طموحة للغاية[50]، فإن العديد من خطوات تركيا نحو الدقرطة جاءت استجابة إما لتحوّل في النظام العالمي أونتيجة ضغط مباشر من دول كبرى. لكن، يجب القول أنه، من الناحية الواقعية، تُعتبر قدرة واشنطن على التأثير المباشر على السياسات الداخلية التركية محدودة، خاصة وأن الهيئات السياسية التركية شديدة الاحتراس تجاه التدخّل الخارجي، إضافة إلى أنها ترمق الولايات المتحدة بعين الشك.

ومع ذلك، لم تقف الولايات المتحدة كمراقب مكتوف الأيدي إزاء توالي فصول القصة التركية – الكردية الزاخرة. فهي وقفت بقوة إلى جانب تركيا ضد حزب العمال الكردستاني، وضغطت على الأوروبيين لاتخاذ إجراءات ضد ناشطي هذا الحزب وشبكاته

المالية، وعملت من أجل إدراجه على قائمة المنظمات الإرهابية الأوروبية. والأكثر أهمية من ذلك أن واشنطن أقدمت في العام 1999 على تسليم زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان إلى الأتراك من مخبئه في كينيا، موجهة بذلك ضربة موجعة إلى هذه المنظمة. وفي الوقت نفسه، حفزت واشنطن السلطات التركية على تخفيف قمعها للأكراد، خصوصاً في فترة التسعينيات وانتقدت رد فعل أنقرة العنيف على التمرّد المسلّح.

ثمة عاملان جانبيان مهمان للقضية التركية – الكردية يهمان الولايات المتحدة، هما تأثيرها على العلاقات المدنية – العسكرية في تركيا، والعضوية في الاتحاد الأوروبي. فالعسكر، الذين عيّنوا أنفسهم حماة للجمهورية التركية، كانوا متحفّظين تقليدياً وإلى أقصى الحدود حيال الاعتراف بوجود إثنية كردية [51] وحيال دعم الإصلاحات التي تسمح باستخدام اللغة الكردية في المدارس أو وسائل الإعلام. وقد مثّل هذا الأمر العامل الأكثر تأثيراً على القضية الكردية في الداخل والخارج، وأسفر أحياناً عن التفكير بإجراءات وحشية. ففي ستينيات القرن الماضي درس مجلس عسكري فكرة القيام بعملية نقل واسعة للسكان لمنع ارتباط الأكراد بأي منطقة جغرافية محددة[52]. حتى اليوم، نجحت المؤسسة الكمالية التركية، المتمركزة في الجيش والقضاء وجزء من البيروقراطية المدنية ووسائل الإعلام، في الإبقاء على الوضع القائم في البلاد إزاء القضية الكردية كما هو. لكن ظهور الأحزاب السياسية الكردية وحزب العدالة والتنمية شكّل تحدياً لهذا الوضع. ففي انتخابات تموز/يوليو2007، كان أداء حزب العدالة والتنمية، مع أنه يُصنّف كحزب ذي ميول إسلامية، جيّداً للغاية في المحافظات ذات الأغلبية الكردية، ومتفوّقاً على حزب المجتمع الديمقراطي المناصر للأكراد. (ومع ذلك نجح حزب المجتمع الديمقراطي، عن طريق ترشيح مرشّحين مستقلين، في ضمان انتخاب 20 من أنصاره، أي مايكفي لتشكيل«مجموعة» في البرلمان). والواقع أن المؤسسة المدنية – العسكرية لاتثق بحزب العدالة والتنمية حين يتعلق الأمر بالقضية الكردية. فمع أن الحزب وقيادته يتبنّيان خطاباً تركياً قومياً قوياً، إلا أن للحزب عدداً كبيراً من الأعضاء الأكراد في البرلمان بعضهم متمسّك بهويته الكردية. أكثر من ذلك أبدى رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان استعداداً للعمل، وإن لفظياً، على معالجة بعض الشكاوى الكردية. ومع أن هذا لم يكن السبب المباشر للاتهام الذي وُجّه إلى حزب العدالة والتنمية من قبل النظام القضائي في 2008 بقصد حلّه وحظره، إلا أن قلق المؤسسة الكمالية من محاولات حزب العدالة والتنمية الخوض في السياسات الكردية اعتُبر عاملاً مساهماً في ذلك. وعلى أي حال، وعلى الرغم من أن حزب العدالة التنمية ربح القضية في خاتمة المطاف، إلا أن هذا

كان بمثابة تحذير له.

يمكن للولايات المتحدة أن تربح الكثير من تشجيع حزب العدالة والتنمية على القيام بخطوات أكثر جرأة تجاه الحكومة الإقليمية لكردستان وتجاه مواطني تركيا الأكراد. كما يستطيع حزب العدالة والتنمية، كجزء من عملية بناء الثقة، أن يعيد النظر في وضع أولئك الذين سُجنوا من قِبَل محاكم أمن الدولة – وهي المحاكم التي ألغيت نتيجة قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وفي المقابل، تستطيع الولايات المتحدة أن تعمل في الوقت نفسه مع الأكراد العراقيين كي يبذلوا ضغوطاً متزايدة على كوادر حزب العمال الكردستاني في العراق لنزع أسلحتهم. لقد دفعت الغارات الجوية التركية المتواصلة حزب العمال الكردستاني إلى خطوط الدفاع في شمال العراق، ومن شأن تطبيق استراتيجية سياسية متكاملة، بما في ذلك إصدار عفو عام يشكّل حافزاً لأفراد حزب العمال الكردستاني لتسليم أنفسهم إلى السلطات الكردية العراقية بإشراف وتسهيل أميركيين، أن يشكّل خطوة أولى مهمة.

الأمر الآخر المثير للقلق هو عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي التي دعمتها الولايات المتحدة بحماس، فضغطت في كل فرصة على الحكومات الأوروبية لضمان حصول تركيا على معاملة عادلة. وحين مرّت العلاقات التركية بالاتحاد الأوروبي في مرحلة حرجة ومتوتّرة، استخدمت الولايات المتحدة نفوذها القوي لإقناع الأوروبيين بمنح أنقرة فرصة أخرى. كل هذه الجهود، مضافاً إليها إصلاحات حزب العدالة والتنمية الطموحة على الجبهة الداخلية في مجال الحريات الفردية، وفي السياسة الخارجية حيال مسائل مثل قضية قبرص، جعلت الاتحاد الأوروبي في خاتمة المطاف يفتح الباب أمام أنقرة لبدء مفاوضات الانضمام في العام 2005. بيد أن العقبات المتبقية أمام تركيا لاتزال عويصة فعلاً، لكن يبقى أهمها وأكبرها هو النفوذ العسكري الطاغي على السياسة التركية وقضية الأقلية الكردية التي لمّا تجد حلاً بعد. فمع وجود عدد كبير من الأتراك والأكراد الأتراك في بلدان الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً ألمانيا، تم تصدير المشكلة عملياً إلى أوروبا. ولذا، لاتستطيع أوروبا الهروب منها، كما من الصعب معرفة كيف سيوافق الاتحاد الأوروبي – وبغض النظر عن نظرة المتشككين بانضمام بلد يضم 75 إلى 80 مليون مسلم – على أن تصبح تركيا عضواً فيه من دون حل المشكلة الكردية. بالطبع، المضاعفات الاستراتيجية ستكون وخيمة على الولايات المتحدة إذا ما أصبح بلد محوري كتركيا معزولاً وغير مستقر، إذ أن مشكلاته سرعان ماستتمدّد إلى دول أخرى في المنطقة.

ثمة كثير من القوميين الأتراك، بدءاً من أنصار حزب العمل القومي المعادي للغرباء على اليمين وعناصر الجيش إلى القوميين في أقصى اليسار، لن يحزنهم فشل طموحات تركيا الأوروبية جراء القضية الكردية. ولم يكن هذا أكثر وضوحاً مما حدث حين وُجّهت اتهامات مؤخّراً إلى مجموعة سرية مكوّنة من جنرالات متقاعدين وصحافيين وسياسيين وأكاديميين كانوا ينوون استدراج انقلاب عسكري عبر الاغتيالات والعنف. ولاريب أن التطورات داخل المجتمع الكردي في تركيا تشير أيضاً إلى وجود استراتيجية جديدة أكثر جرأة وأكثر تسييساً، على رغم أحداث العراق. وتشير المقابلات[53] التي أُجريت مؤخّراً مع عدد من الأكراد من مختلف تلاوين التوجهات السياسية إلى تقاطع المطالب على ثلاثة محاور: اعتراف الدولة التركية بأن تركيا دولة متعددة الأعراق (من دون الاعتراف المباشر بالأكراد ككيان منفصل)؛ الإصرار على الحقوق الثقافية، خصوصاً حرية استخدام اللغة الكردية؛ ونقل بعض السلطة إلى جميع المحافظات التركية. وعلى الرغم من أن هذه المطالب يمكن تلبيتها من خلال تعديل جوهري لدستور 1982، الذي سارع إلى وضعه المجلس العسكري آنذاك، إلا أن حزمة الإصلاحات الكاملة تبدو عصيّة على التحقق ومن غير المرجح أن تُنجَز في وقت قريب.

لقد تعب الكرد الأتراك من الصراع ويودّون، بأغلبيتهم، عودة أولادهم من الجبال، أي من معسكرات حزب العمال الكردستاني أومن السجون. وهذا يتطلّب أولاً تجريد هذه المنظمة من السلاح وحلّها. بيد أن الدعم لحزب العمال الكردستاني وأوجلان لايزال قوياً، إذ يعتبر الكثير من الأكراد الحزب بأنه العامل الحقيقي الوحيد للضغط على الدولة التركية. هذه الانقسامات ليست موجودة في حزب المجتمع الديمقراطي وحسب[54]، بل أيضاً في دعم الأكراد لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات الأخيرة لأن هذا الأخير وعد، وإن ليس بشكل صريح، بعلاقات أفضل مع الحكومة الإقليمية لكردستان، وبتحقيق تقدّم في مجال الإصلاحات الداخلية. وقد أدرك الناخبون، وعن حق، أنه، خلافاً لحزب المجتمع الديمقراطي، لدى حزب العدالة والتنمية كحزب حاكم فرصة حقيقية للوفاء ببعض هذه الوعود.

لقد أطلقت التغيّرات في الديناميكية السياسية الكردية فرصاً ثمينة وإن ليس من السهل تحقيقها. إذ ثمة خطر بأن القضية الكردية، ومن دون جهود جديدة من الحكومة التركية، ستصبح أكثر مدعاة للانقسامات والمجابهات. وفي أجواء كهذه، سيكون أصعب بكثير مواجهة الخطاب القومي والحزازات العرقية الحتمية التي تتمخّض تحت السطح. لابل ثمة مؤشرات على أنها بدأت فعلاً. فمنذ الانتخابات العامة في 2007 وحكومة حزب

العدالة والتنمية عاجزة عن الوفاء بالوعود التي قطعتها للأكراد، خصوصاً في مجال القضايا الداخلية. وقد تفاقمت التوتّرات في المناطق الجنوبية الشرقية الكردية، وامتدّت إلى المدن الكبرى في الغرب المتطوّر حيث تخرج بانتظام عصابات كردية إلى الشوارع وتقوم بأعمال عنف وترويع للناس. وقد وضعت الحكومة نصب عينيها الانتخابات البلدية في آذار/مارس التي سوف يُنظر إليها على أنها استفتاء على سياسات حزب العدالة والتنمية، ومن هنا تنبع عدم رغبتها في مواجهة أي أخطار داخلية بينما هي تحثّ خطى الحوار مع الحكومة الإقليمية لكردستان.

تطوير مقاربات للقضايا الكردية في إيران وسورية

كيف يتجلّى عامل الأكراد الإيرانيين والسوريين في المصالح الأميركية؟ بالطبع، وضعهم يجب أن يكون شأناً من شؤون حقوق الإنسان بالنسبة إلى الولايات المتحدة. لكن، ونظراً إلى ضعف علاقتها بالطرفين، تواجه الولايات المتحدة قيوداً حادة حيال قدرتها على ممارسة التأثير.

في المقابل، يبدو نفوذ الولايات المتحدة أقوى بكثير في تركيا والعراق. ففي هذين البلدين تستطيع واشنطن أن تلعب دوراً إيجابياً لتحقيق حل مستقر وعادل للمشكلات التي تفرضها الأقليات الكردية. وهذه الحالات مختلفة عن بعضها بقدر اختلافها عن حالة الأكراد في سورية وإيران. يجب ألا يفسّر الدعم الأميركي لتحقيق وضع أفضل للأكراد في العراق وتركيا (وامتداداً له لنظرائهم في إيران وسورية) على أنه تشجيع من واشنطن لإحياء حركة كردية عرقية أودولة/دول مستقلة. من الأفضل بكثير للولايات المتحدة أن تفصل القضية في تركيا والعراق، مع استمرار إدراكها للروابط بين كل هذه القضايا، وللتأثيرات والفرص التي يوفّرها العمل على جانبي الحدود.

منذ بداية الغزو الأميركي للعراق، خشيت إيران وسورية أن تكون عرضة لسياسات «تغيير النظام» الأميركية. وربما كان مواطنوهما من أصول كردية أداة لزعزعة الاستقرار لو أن الولايات المتحدة حققت نجاحاً أكبر في العراق. فقد قلّصت المصاعب التي واجهتها الولايات المتحدة في العراق، إن لم تُلغِ، احتمال وجود استراتيجية أميركية لزعزعة النظامين. مع ذلك لم تمنع هذه الحقيقة أياً من البلدين من أن يصبحا أكثر شكّاً وخوفاً وأن يتدخّلا بشكل فعلي في الشؤون العراقية الداخلية، الأمر الذي أبطأ عملية

المصالحة.

ترى إيران في بروز حزب *الحياة الحرة*، الذي هو امتداد لحزب العمال الكردستاني، دليلاً على استخدام الولايات المتحدة للأكراد ضدها. وقد ضخّمت إيران كثيراً الخلاف الأميركي – التركي في شأن التراخي الأميركي تجاه قواعد حزب العمال الكردي في العراق كي تكون لها حظوة عند الجمهور التركي. وعلى عكس الولايات المتحدة، التي كانت تنصح أنقرة بالصبر، كانت طهران تقوم بقصف مدفعي متكرّر ضد مواقع حزب العمال الكردستاني وحزب *الحياة الحرة* في جبال قنديل القصيّة في كردستان العراق. وقد لفت قائد القوات البرية التركية والرئيس الجديد للأركان العامة إلكر باشبوك الانتباه إلى التنسيق العسكري التركي – الإيراني خلال الضربات المدفعية، وإلى تبادل المعلومات الاستخبارية بين الطرفين[55]. وفي زيارة قام بها أخيراً إلى تركيا، أكّد الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد على دعم إيران لتركيا فيما كانت المدفعية الإيرانية تدك منطقة جبال قنديل. وفضلاً عن ذلك، ظل أحمدي نجاد يركّز على أهمية التوافق السوري – التركي – الإيراني بل وحتى العراقي لمعالجة مثل هذه المشكلات الإقليمية.[56]

إن كردستان العراق ليس أولوية إيرانية في العراق. فطهران أكثر اهتماماً بالسياسة الشيعية في بغداد حيث لديها أتباع عديدون وتوازنات ينبغي الحفاظ عليها. ومع ذلك فهي تواصل ممارسة نفوذها على كردستان ولديها الكثير من الأوراق لتلعبها هناك. في الماضي، تدخّلت إيران في شمال العراق حيث دعمت الحزب الوطني الكردستاني ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني خلال الحرب الأهلية الكردية أواسط التسعينيات. وعلى غرار تركيا، توفّر إيران لأكراد العراق نافذة على بقية العالم، لكنها غير قادرة على منافسة الاقتصاد التركي الأكثر تطوّراً ونمواً سواء من حيث الحجم أو وجهة التجارة.

ومع أنها قلقة مثل أي جار آخر من تطوّر المنطقة الكردية، فإن إيران تفضّل كثيراً أن تتولى تركيا زمام القيادة في التصدي للأهداف الكردية في العراق. وإذا ماواجهت إيران يوماً ما تنامي المشاعر القومية الكردية – على نحو يتجاوز ماعاينت حتى الآن – فهي قد تبحث أيضاً عن وسائل تجعل الحياة صعبة جداً بالنسبة إلى أكراد العراق. وربما تكون هذه حصيلة حتمية لتأثير حرب العراق على شمال العراق.

ليس في وسع الولايات المتحدة تأجيج مشاعر الانفصال الكردية في سورية وإيران من دون إثارة الشكوك في العراق وتركيا وأماكن أخرى في المنطقة. فأن تقوم الولايات المتحدة بإشراك حليفيها، العراق وتركيا، في القضية الكردية شيء، وأن تشعل المشاعر القومية بين الأكراد شيء أخر. فالمشاعر القومية، حين تتأجج، يصبح من الصعب احتواؤها؛

واللعب بهذه الورقة في إيران وسورية قد يعطي مفعولاً عكسياً. وربما تشك بلدان المنطقة على الدوام بأن الولايات المتحدة تضمر مثل هذه النوايا، ومع ذلك، فإن عليها (الولايات المتحدة) ألا تؤكّد هذه النوايا. إذ لايمكن إنكار إغراء تقويض الأنظمة المعادية من خلال أقلياتها الناقمة، لابل كثيراً ما استُخدم الأكراد بهذه الطريقة من قبل عدد من البلدان، بمن فيها الولايات المتحدة، وكان المدنيون الأكراد الأبرياء يدفعون في كل مرة ثمناً باهظاً لذلك. يتعيّن على الولايات المتحدة الكف عن تكرار أخطاء الماضي، وخصوصاً حين لاتكون مستعدة لوضع كامل ثقلها في جهود من هذا النوع. هذا لايعني أن تلوذ الولايات المتحدة بالصمت في وجه الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان ضد الأكراد أوأي جهة أخرى في هذين البلدين، بل عليها ممارسة ما أمكن من الضغط متعدد الوجوه، خصوصاً في حالات مثل إعدام صحافيين أكراد في إيران من دون محاكمة عادلة.

توصيات لصانعي السياسة الأميركية

على الإدارة الأميركية الجديدة التعامل مع القضايا الكردية بصفتها عاملاً حاسماً في سياستها المتعلقة بالانسحاب من العراق، ولذا فهي تستحق اهتماماً مباشراً. والولايات المتحدة في حاجة إلى مقاربة سياسية شاملة تتضمّن عناصر يمكن أن تنفّذ بشكل متزامن ومتعاقب. لكن، ستكون التوصيات الواردة أدناه صعبة، وستحتاج إلى عملية تنسيق وثيقة. وعلى إدارة أوباما البدء في هذه العملية بالسرعة القصوى. ومع أن النفوذ الأميركي سوف يتقلّص مع بدء انسحاب القوات الأميركية من العراق، ستظل الإدارة الجديدة لبعض الوقت محتفظة بالنفوذ الذي يتأتى من شهر العسل. كما ستكون في حاجة إلى التحرك بحذاقة لصياغة تحليلاتها للموقف، شرط ألا تضيّع الوقت قبل أن تضع سياستها موضع التنفيذ.

بعض القضايا أقل صعوبة من قضايا أخرى. ومامن شك في أن الهدف الأصعب هو إحداث تغيير في صراع تركيا الداخلي مع مواطنيها الأكراد. لكن يظهر أيضاً أن هذه ليست القضية الأكثر إلحاحاً. ولذا، الانطلاق من التحسّن الذي طرأ على العلاقات التركية مع الحكومة الإقليمية لكردستان قد يكون القضية الأسهل؛ بينما تمثّل كركوك المسألة الأكثر إلحاحاً لأن صدى عواقب العنف في كركوك سيتردّد جنوباً باتجاه بغداد وشمالاً باتجاه تركيا. وبالتالي، إيجاد حل لمستقبل كركوك سيكون حيوياً لأي سياسة متعلقة بالانسحاب الأميركي.

يجب على الولايات المتحدة أن تتقدّم الصفوف لأنها تبقى، على رغم أخطائها، القوة الوحيدة الحائزة على القدرات الضرورية لاسترضاء وإقناع والضغط على الحكومات

والجماعات لدفعها إلى العمل. فحين تُركت هذه الأطراف على سجيّتها، لم يبدِ أي منها قدرة تذكر على التقدّم، حتى حين تكون الأفكار صحيحة والحلول واضحة، كما لم تظهر أنها قادرة على المحافظة على التقدّم في حال تحقيقه. الولايات المتحدة قادرة على مقاربة القضايا من منظور أوسع يأخذ بالاعتبار الترابط بين هذه القضايا، وهي مزايا مفقودة لدى الأطراف المحلية.

ستكون الإدارة الجديدة راغبة أيضاً في الحصول على تعاون اللاعبين خارج الدول الإقليمية. وتطبيق هذه السياسة الطموحة سوف يستدعي مشاركة فعّالة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية وآخرين. وفي وسع هؤلاء اللاعبين تقديم قدر كبير من المساعدة للولايات المتحدة في مسائل تمتد من كركوك إلى نزع سلاح حزب العمال الكردستاني، ومن صناعة النفط إلى النظام التعليمي.

ستكون هذه عملية تراكمية وتفاعلية؛ ولن يحدث اختراق دراماتيكي. يجب تركيز الاهتمام لبلورة خطوات سياسة داعمة بصورة مشتركة، وكركوك لها الأولوية الأولى هنا. على الولايات المتحدة أن تعمل، وبشكل متزامن تقريباً، لعقد صفقة بين أنقرة والحكومة الإقليمية لكردستان، لأن الطرفين يقوّي أحدهما الآخر وقد يكون المردود هنا أكثر وضوحاً. والواقع أن الولايات المتحدة ليست في وضع يؤهّلها لفرض الحلول؛ فكل الأطراف لديها أتباعها المحليون، وعلى واشنطن أن تتكيّف مع الخطوط السياسية الحمراء للاعبين الآخرين وأن تستفيد إلى أقصى درجة من براعتها الدبلوماسية.

الأولوية الأولى: منع كركوك من التحوّل إلى شرارة

بقدر ماتطول النقاشات بخصوص إطار زمني للانسحاب الأميركي من العراق، بقدر مايتضاءل النفوذ الأميركي. وبالتالي فإن الوقت من ذهب ويجب تسريع عملية المصالحة في كركوك (والمناطق المحيطة بها المتنازع عليها) لمنع اندلاع حريق واسع يمكن أن يتسبّب في خطر نشوب قتال أشد ضراوة بين الأكراد والعرب في العراق يجر إليه جيران العراق. لقد سبق لواشنطن أن حثّت مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى العراق ستيفان دي ميستورا على العمل مع كل الأطراف، لكن هذا غير كاف في هذه المرحلة. ففي حين أن استمرار الدعم الأميركي المعلن لما يقوم به دي ميستورا يبدو ضرورياً بالمطلق، إلا أنه يتبيّن بشكل متزايد أن نفوذ الأمم المتحدة من دون المشاركة الأميركية سيكون محدوداً. هذا إضافة

إلى أن انخراط الولايات المتحدة يؤكّد أيضاً لمختلف الأطراف، ومنهم الأكراد، التزام واشنطن بعملية دي ميستورا وبدور الأمم المتحدة المستقبلي. وهذا، في المقابل، سيجبر مختلف الأطراف العراقيين والحلفاء في المنطقة على المشاركة في العملية وقبول الحاجة إلى حلول وسط.

مع وجود منسّق على مستوى عال سيعيّن في وزارة الخارجية (أنظر الفقرة بعنوان «التنفيذ» ص.54)، على واشنطن أن تساعد في وضع مقترحات جديدة تهدف إلى كسر الجمود والاشتراك فيها مع دي ميستورا. وبالتزامن مع هذه المقترحات، على الولايات المتحدة أن تدشّن عملية توثيق كاملة وشاملة عن السكان المهجّرين في فترة صدام للمساعدة في توجيه عملية التسوية. وعلى الرغم من أن عملية التوثيق الشاملة والنزيهة مهمة لحل هذه القضايا ولتعويض النقص الأميركي في البيانات، إلا أنها يجب أن تسير قدماً إلى الأمام لأن العراقيين كانوا بطيئين في إحراز تقدّم بمفردهم.

إن انعدام الثقة وزيادة التوتّرات بين الأطراف في المنطقة سوف تتفاقم حين تصبح الخطط الأميركية للانسحاب أكثر تحديداً. فجميع الأطراف الموجودة على الأرض، ولكي تحسّن قدرتها على المساومة لاحقاً، لديها الحافز للمقامرة بلعب ورقة الانسحاب الأميركي عبر ممارسة الضغط على بغداد والأمم المتحدة والدول المجاورة، وبالطبع على واشنطن. ولمنع هبوب هذه الرياح المعاكسة، على الولايات المتحدة أن تطلق مسارين متوازيين يتعلقان بإجراءات بناء الثقة، يتمثّل الأول في مجموعة عمل مع الحكومة الإقليمية لكردستان والحكومة العراقية خارج إطار الخدمات التي تقدّمها أصلاً السفارة الأميركية في بغداد. هذه المجموعة التي قد تتضمّن أعضاء بارزين في الأجهزة الاستخبارية ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية، والمشكّلة للاستجابة السريعة وتجاوز المتاهة البيروقراطية، ستعمل على التنفيذ السريع لأي إجراءات بناء ثقة تتّفق عليها الأطراف المعنية. وإضافة إلى كركوك، فإن قانون النفط والغاز، الذي أصبح أسير الألعاب السياسية الداخلية في البرلمان العراقي ووزارة النفط، يشكّل مجالاً آخر حيث التسوية السريعة مطلوبة لتسهيل الاستثمارات في عمليات الاستكشاف وإقامة بنية تحتية جديدة للنقل. وأحد المكونات الرئيسة لإجراءات بناء الثقة يكمن في تطمين الحكومة الإقليمية لكردستان أن الولايات المتحدة ستواصل دعمها، شريطة أن تتوصّل هذه الحكومة إلى تسوية مشروعة لقضية كركوك وأن تمارس الشكل الديمقراطي من الحكم.

مسار بناء الثقة الثاني يجب أن يتمثّل بالتواصل مع أفراد الفئات المختلفة والمتصارعة في المناطق المتنازع عليها. فخلافاً لمبادرة إجراءات بناء الثقة الأخرى، على واشنطن

استدرار مساعدة الأوروبيين، إذ مادام الوجود الأميركي في العراق مثار جدل، فثمة احتمال أكثر ترجيحاً بأن يحقق الأوروبيون الأكثر حياداً نتائج أفضل. وعلى وجه الخصوص، يمكن للأوروبيين أن يقدّموا عوناً خاصاً في بلورة دستور الحكومة الإقليمية لكردستان. وبقدر مايكون الدستور ديمقراطياً ومتضمّناً لحقوق الأقلية، بقدر ماسيكون سهلاً مأسسة مقترحات دي ميستورا في شأن التعديلات الحدودية.

لقد تجاهلت الحكومة المركزية في بغداد كركوك إلى حد كبير، كما أنها لم تستفد من الازدهار الاقتصادي في الشمال الكردي. وعلى الولايات المتحدة أن تمارس قدراً أكبر من الضغط على الحكومة العراقية لتبدأ باستثمار الأموال في البنية التحتية لهذه المدينة وفي خدماتها العامة، بما في ذلك دفع رواتب الموظفين الرسميين فيها.

كما يجب أن تتضمّن الخطوات الإضافية لتسهيل حل قضية كركوك توفير تمويل السكن والمساعدة التقنية لتسريع إعادة توطين اللاجئين. فبقدر مايطول بقاء اللاجئين الشرعيين، الذين يريدون العودة إلى كركوك وأماكن أخرى، في مخيمات مؤقتة، بقدر ماسيكون من الصعب تجنّب العنف مستقبلاً. ولايجب أن ننسى هنا أنه تمّت أصلاً إضاعة الكثير من الوقت من دون تحرّك مهم في هذه القضية.

تحسين العلاقات بين تركيا والحكومة الإقليمية لكردستان

شهدت الأسابيع الأخيرة بعض التحسّن الملموس في العلاقات بين أنقرة والحكومة الإقليمية لكردستان. فقد التقى المنسّق التركي الخاص في العراق مراد أوجليك في بغداد للمرة الأولى رئيس الحكومة الإقليمية لكردستان برزاني. ومع أن الطرفين يعدان بمواصلة هذا الحوار، تبقى مثل هذه الجهود هشّة وعرضة إلى التأخير والتوقّف بفعل الأحداث الخارجية، خصوصاً العنف. إن مبادرة أميركية متعددة الشُعَب لتحسين العلاقات التركية مع الحكومة الإقليمية لكردستان ستؤتي ثمارها على المدى المتوسط، ليس فقط من خلال تحسين الأوضاع على الأرض من أجل إنجاز الانسحاب النهائي للقوات الأميركية من العراق، وإنما أيضاً من أجل ترسيخ استقرار كل المنطقة الكردية وغيرها من المناطق.

الشعبة الأولى في هذه المبادرة الأميركية لتثبيت وتعميق الحوار الجديد المتبرعم بين الحكومة الإقليمية لكردستان وبين وزارة الخارجية التركية، تتمثّل في ترتيب قناة حوار

ثلاثية الأطراف (تركيا – الحكومة الإقليمية لكردستان– الولايات المتحدة). وفي حين يجب أخذ الحساسيات العراقية بعين الاعتبار، ينبغي أن تمهد هذه الآلية الثلاثية الطريق أمام تطبيع العلاقات بين الحكومة الإقليمية لكردستان وأنقرة. ويجب أن تشمل الأهداف المحددة تخفيف حدّة الخطاب السلبي لدى الجانبين، من بيانات برزاني القومية والمعادية أحياناً لتركيا إلى تعابير المسؤولين الأتراك المهينة عن القيادة الكردية، وعن وضع القوات التركية في شمال العراق. إضافة إلى ذلك، يمكن استخدام هذه الآلية لمساعدة الأطراف على وضع خطط للعلاقات الاقتصادية المستقبلية، بما فيها صادرات النفط والغاز والبنية التحتية للنقل والطرق التجارية عبر تركيا إلى أوروبا. إن الاهتمام التركي بصادرات النفط والغاز من شمال العراق حقيقي جداً، أساساً لأنه يُتوقّع ألا تستطيع تركيا تلبية احتياجات الطاقة المحلية ابتداء من العام 2011. لذا فإن تعميق الروابط التجارية عن طريق الاستثمار في البنية التحتية، مثل أنابيب النفط، سوف يعزّز هذه العلاقة.

ستكون ثمة فوائد عديدة للمشاركة الأميركية: فهي تُبقي الأطراف على الطريق القويم، وتسرّع عملية المصالحة، وتزيد من صعوبة انسحاب أي من الطرفين من جهود التسوية، وتؤمّن الدعم للحكومة التركية في وجه المعارضة الداخلية العنيدة لهذه الجهود، وتسهّل حل الخلافات عن طريق تأسيس إجراءات بناء الثقة ومنع النزاعات من الوصول إلى الأنساق العليا من المؤسسات السياسية المعنية، وبشكل خاص وسائل الإعلام.

يمكن لهذه الآلية أن تساهم أيضاً في تسريح حزب العمال الكردستاني (أنظر الجزء التالي)، وهي خطوة بالغة الأهمية بكل تأكيد لتحقيق النجاح في هذه المنطقة. يجب أن يكون الهدف هنا إقناع أنقرة بالاعتراف بالحكومة الإقليمية لكردستان، وجعل أنقرة تفتح قنصلية في أربيل (كما فعلت طهران من قبل) بهدف إقامة قناة اتصال مباشرة ومستمرة بين تركيا والحكومة الإقليمية لكردستان. هذه القنصلية تجعل الوجود التركي في شمال العراق رسمياً، وتساعد على تعميق العلاقات التجارية بين تركيا والحكومة الإقليمية لكردستان، وتشكّل حاجزاً أمام التدخّل الإيراني المحتمل.

وفي الوقت نفسه الذي تُبذل فيه هذه الجهود، يجب على الحكومة الأميركية أن تطرح نقطة ثانية على شكل «مبادرة المسار – 2» لزيادة مستوى ارتياح الأتراك في التعامل مع النموذج الفيدرالي العراقي ومايمكن أن تكون علاقات أوثق بين الحكومة الإقليمية لكردستان وأنقرة. وهذه الخطوة ستساعد في تعزيز المكاسب الدبلوماسية. لاينبغي على المرء التقليل من حقيقة هشاشة الانفتاح التركي الراهن في شمال العراق ومن بطء القبول التركي بعراق فيدرالي. والمعارضة لعلاقات حسنة مع الحكومة الإقليمية

لكردستان والأكراد عموماً متجذرة في تركيا لدى اليمين القومي واليسار القومي وفي المؤسسة العسكرية، فهم جميعاً حسّاسون جداً إزاء تصاعد مطالب الأكراد في تركيا. ولذلك، قد لايطول بحث الجنرال باشبوك، الذي أعلن عنه مؤخّراً، عن مقاربات بديلة؛ ففي آب/أغسطس 2010 تنتهي خدمته وقد يقرّر خلفه العودة إلى الرهان على الوضع القائم.

من المفارقات هنا أن «مبادرة المسار – 2» ليست مهمة لتحسين العلاقات التركية مع الحكومة الإقليمية لكردستان وحسب، بل أيضاً لتحسين العلاقات الأميركية – التركية، لأن قطاعات واسعة من الجمهور التركي ووسائل الإعلام والمؤسسة السياسية على قناعة بأن الولايات المتحدة مصمّمة على إقامة دولة كردية مستقلة ذات طموحات تحريرية وحدوية لايمكن كبحها في شمال العراق. صحيح أن العلاقات العسكرية الأميركية – التركية المديدة يمكن أن تساهم في تبديد هذه المخاوف، إلا أن الجمهور التركي أصبح عاملاً مهماً في صناعة القرار السياسي الخارجي.

على واشنطن أن تحشد الدعم الأوروبي لتحسين العلاقات بين الحكومة الإقليمية لكردستان وبين تركيا. وفي وسع الأوروبيين المساهمة في تطوير التجارة والعلاقات الاقتصادية الأخرى، بما في ذلك تكامل العمليات المصرفية الخاصة والهاتف وأنظمة الاتصال الأخرى، وتحقيق تعاون أكبر في مجال مكافحة وتهريب المخدرات. كما أن رفع مستوى مراقبة الحدود إلى المعايير الأوروبية سيحسّن علاقات تركيا بالإتحاد الأوروبي.

تسريح
حزب العمال الكردستاني

هذا الأمر عنصر رئيس حاسم سيؤدي في النهاية إلى تعزيز التقارب التركي مع الحكومة الإقليمية لكردستان. بيد أن التقدّم في هذا الموضوع، على كل حال، رهن بتقدّم الحوار بين تركيا وهذه الحكومة. والهدف هنا هو زيادة الضغط على حزب العمال الكردستاني من اتجاهات مختلفة قدر الإمكان، بحيث يؤدي ذلك إلى أكبر قدر ممكن من الانشقاقات في صفوفه في شمال العراق. إن مقاربة سياسية وعسكرية موحّدة ومنسّقة من قبل الأطراف الثلاثة مجتمعة، الولايات المتحدة والحكومة الإقليمية لكردستان وتركيا، تبدو ضرورية. وعلى افتراض أنه تحقق تقدّم في العلاقات التركية مع الحكومة الإقليمية لكردستان، ستجد واشنطن عندئذ من السهل عليها أن تضغط على كل من الحكومة الإقليمية لكردستان والرئيس برزاني والرئيس العراقي طالباني لإدانة حزب

العمال الكردستاني، وجعل الحياة أكثر صعوبة بالنسبة إلى مقاتليه. ومعروف أن طالباني أعلن أن زمن النضال المسلّح الذي يقوده حزب العمال الكردستاني قد ولّى، كما أدان كل من برزاني والحكومة الإقليمية لكردستان بصخب أعمال حزب العمال الكردستاني التي أدّت إلى سقوط عدد كبير من الضحايا في صفوف القوات التركية في تشرين الأول/ أكتوبر 2008.

تتطلّب عملية تسريح حزب العمال الكردستاني بالقوة تخطيطاً دقيقاً وتنسيقاً بين الأكراد العراقيين والأتراك والولايات المتحدة. ويشكّل تحسين العلاقات بين أنقرة والحكومة الإقليمية لكردستان الخطوة الأولى (نوقشت أعلاه). والخطوة الثانية تتمثّل في أن يعيد الأتراك إصدار قانون عفو عام يوفّر خريطة طريق لمعظم مقاتلي حزب العمال الكردستاني للعودة إلى تركيا من دون خوف من المضايقة أوالبقاء في شمال العراق والانضمام إلى البشمركة. وسيكون للعفو تأثير مباشر في زيادة الانشقاقات داخل صفوف حزب العمال الكردستاني. أما الخطوة الثالثة، فهي تتمثل في قيام الأكراد العراقيين والسلطات العسكرية الأميركية بتوفير تطمينات لعناصر وقيادات حزب العمال الذين يتخلّون عن السلاح في شأن مستقبلهم. وعلى السلطات الأميركية في العراق أن تعمل على إيجاد آلية للإشراف على عملية التسريح هذه؛ وتحديداً ينبغي على مسلّحي حزب العمال أن يتخلّوا عن مواقعهم ويسلّموا معدّاتهم إلى الضباط الأميركيين تحت مراقبة نظرائهم الأتراك (سيكون حزب العمال أكثر من مستعد لتسليم أسلحته إذا علم أن الولايات المتحدة جزء من العملية). وبقدر ماتكون العملية معلنة (منقولة تلفزيونياً مثلاً) بقدر مايطمئن الجمهور التركي إلى أن مايجري حقيقي. لكن، ولأن العفو التركي ربما يكون محدوداً، كأن يستثني قيادة حزب العمال الكردستاني، يجب أن يوفّر لهذه القيادة مخرج آمن بعيداً عن المنطقة لزيادة تأثير الحوافز المقدّمة.

حالما يتم القيام بهذه الخطوات، يتعيّن على الأكراد العراقيين أن يعلنوا أنهم لن يتسامحوا مع أي بقايا مسلّحة من حزب العمال الكردستاني في منطقتهم. وهذا يعني أن على الحكومة الإقليمية لكردستان وقواتها المسلحة أن تقيم نقاط تفتيش في مناطق هاكورك وزاب وقنديل في شمال العراق لمنع تحركات حزب العمال الكردستاني وإمداداته. ويمكن للجيش الأميركي أن يساهم بتزويد قوات الحكومة الإقليمية لكردستان بالمعلومات الاستخبارية اللازمة كما فعل مع الأتراك، مايمكّنها من منع عناصر حزب العمال المسلحين من التجوال في الريف الكردي. ومن شأن لجنة تنسيق عسكرية ثلاثية الأطراف تعمل تحت إشراف الولايات المتحدة أن تنجح في تسهيل هذه الجهود. وحين يتم

تسريح معظم حزب العمال الكردستاني، يمكن للولايات المتحدة أن تفكّر في استخدام سلاحها الجوي ضد أي بقايا مقاومة. كما يتعيّن على الولايات المتحدة أيضاً مساعدة سلطات الحكومة الإقليمية لكردستان على إطلاق حملة علاقات عامة لإقناع السكان الأكراد في شمال العراق المتعاطفين مع حزب العمال بفك ارتباطهم بهذه المنظمة. وفي هذا الصدد، سيكون مرغوباً أيضاً دفع حزب العمال الكردستاني إلى تفكيك *حزب الحياة الحرة*، الذي يُعدّ إلى درجة كبيرة فرعاً له، إذ أن بقاء هذا الحزب، حتى وإن كان موجّهاً ضد إيران، قد يمثّل تهديداً لكل من تركيا والأكراد العراقيين.

على الولايات المتحدة أيضاً إشراك الأوروبيين في دعم هذه العملية، وحالما تبدأ عملية تسريح حزب العمال لكردستاني، يمكن للحكومات الأوروبية فرض قيود أكثر تشدّداً على البنية التحتية المتطوّرة التي تؤمّن الدعم لحزب العمال الكردستاني في أوروبا، على شكل شركات وجمعيات تابعة له. هذا إضافة إلى أنه يمكنها أيضاً استخدام نفوذها، وخصوصاً مسألة العضوية في الاتحاد الأوروبي، لإقناع تركيا بإعادة النظر في أوضاع أولئك المتعاطفين مع حزب العمال المسجونين بموجب قوانين تَبيَّنَ لمحكمة حقوق الإنسان الأوروبية أنها غير قانونية. على أوروبا أن تصبح أيضاً الوجهة الأخيرة لقيادات حزب العمال الكردستاني. وفي هذه الحالة، يجب أن يعمل البلد المضيف على منع هؤلاء من المشاركة في أي نشاط سياسي مستقبلي.

تعزيز الفيدرالية في العراق

على إدارة أوباما أن تُفصح عن رؤيتها المفصّلة عن مستقبل العراق، وأن تكرّر دعمها وإيمانها الواضح بالوحدة الإقليمية للعراق الفيدرالي وثقتها بقدرة العراقيين على ترسيم حدودهم الداخلية بالتراضي عبر الوسائل الديمقراطية. عليها كذلك تأكيد موقفها الذي لايتمثّل بأنها غير مهتمة بإقامة قواعد عسكرية في أي مكان من العراق وحسب، بل أيضاً بأنها ستكتفي فقط بدراسة مثل هذا الخيار، حتى لو طلبته الحكومة العراقية منها بشكل محدد. ينبغي التأكيد على أن وحدة العراق الإقليمية وتركيبته الفيدرالية يشكّلان اهتماماً أميركياً صريحاً على المدى البعيد، بغض النظر عن وضع القوات الأميركية في العراق. ثم يجب على الولايات المتحدة أن تمتنع عن الإدلاء بأي إيحاء حول تقسيم العراق بطريقة هادئة إلى ثلاثة أقاليم منفصلة، والتركيز بدلاً من ذلك على المتطلّبات الدستورية العراقية التي تحدّد الخطوط العامة لطريقة اندماج المحافظات في كيانات

فيدرالية منفصلة ضمن العراق.

على الإدارة الجديدة أيضاً أن تعلن معارضتها الكاملة لإعادة رسم الحدود في تلك المنطقة من العالم. كما عليها أن تؤكّد بقوة أن الولايات المتحدة لن تقبل أي محاولة من الجوار للتدخّل في الشؤون الداخلية للحكومة الإقليمية لكردستان أوللعراق. وينبغي على الولايات المتحدة أيضاً أن توسّع مقاربتها لتشمل أعضاء في الجامعة العربية الذين يبدون تردّداً في قبول نشوء عراق فيدرالي خوفاً من زيادة النفوذ الإيراني في جنوب العراق ودولة كردية مستقلة في الشمال. هذه المخاوف حقيقية وتستأهل المجاهرة بها، ولكن، على أي حال، نفوذ الدول العربية محدود في العراق، شأنها في ذلك الولايات المتحدة، كما أن محاولة منع قيام عراق فيدرالي يمكن أن تخلق لهذه الدول وللعراقيين مشكلات لاحقاً. إن إقناع السعوديين والمصريين بشكل خاص بدعم العراق الفيدرالي سيكون إشارة إلى السنّة في العراق، الذين لايزال الكثيرون منهم يدغدغون آمالاً غير واقعية بالعودة إلى ماقبل 2003، بأن الوقت حان للوصول إلى توافق في الداخل.

من المرجّح أن يؤدي الانسحاب الأميركي إلى زيادة التوتّرات الداخلية وأن يجعل بعض المجموعات، ولاسيما الكردية، قلقة على مستقبلها. إن تهدئة المخاوف الكردية في إطار عراق فيدرالي ربما تكون الضمانة الأكثر أهمية لوحدة العراق الإقليمية واستقراره. وبالتالي، على إدارة أوباما أن تعمل بسرعة على فتح قنصلية أميركية في عاصمة الحكومة الإقليمية لكردستان أربيل وأن تحوّل موارد مهمة من السفارة في بغداد إلى هناك كإشارة إلى التزام واشنطن بالشمال الكردي الفيدرالي. والحال أن هذه خطوة استحقّت منذ أمد طويل، فقنصلية أميركية كاملة المهام في أربيل سوف تساعد الحكومة الإقليمية لكردستان على تحسين هياكل الحكم الخاصة بها ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى نظامها التعليمي عبر التعاون مع المؤسسات الأميركية، مثل وكالة التنمية الدولية والمنظمات الأميركية والدولية.

مساعدة تركيا على حل المسألة الكردية

على المدى الطويل، تُعتبر المسألة الكردية في تركيا الأكثر صعوبة وعناداً، وأهمية أيضاً، إن لم تكن ربما الأكثر زعزعة للاستقرار بين كل أبعاد المشكلة الكردية العامة. والسبب في ذلك هو أنها موجودة في بلد عضو في حلف شمال الأطلسي يُعتبر استقراره ودوره في المنطقة حاسماً بالنسبة إلى المصالح الأميركية والغربية. إنها مشكلة يعود تاريخها إلى

تكوين الدولة التركية في بداية القرن الماضي. وبينما قد تبدو الولايات المتحدة توّاقة جداً إلى الانخراط في العملية، تبقى الحقيقة بأن كل الخطوات المقترحة سابقاً ستثبت أنها غير كافية مالم يتم تحقيق بعض التقدّم على هذه الجبهة.

من المرجّح أن يكون لإحراز تقدّم في هذه الأولويات آنفة الذكر تأثير إيجابي على المشكلة الكردية في تركيا. ومع ذلك، لن تتم تلبية تطلّعات أكراد تركيا لمجرّد تحقيق تحسّن في العراق وحده. ولذا، إذا ما استمر تجاهل هذه المشكلة فإنها ستواصل التخثّر وستنبعث مجدداً بشكل حتمي تقريباً في شمال العراق. يمكن للمساهمة الأميركية هنا أن تأخذ أشكالاً مختلفة: فمن جهة، في وسع الإدارة الجديدة أن تطرح مبادئ محددة، وأن تواصل دعم جهود أنقرة ضد الإرهاب ورغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. كما يجب أن تؤكّد أن حل المشكلة الكردية يجب أن يأتي عبر الوسائل الديمقراطية. وبما أن قبول الاتحاد الأوروبي لتركيا، على المدى الطويل، رهن بكيفية حل تركيا لمشكلتها الكردية الداخلية، يمكن للولايات المتحدة أن تجعل دعم عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي مشروطاً بجهود حقيقية لتسوية الخلافات مع أقليتها الكردية، من دون المساس بوحدة أراضي تركيا.

على إدارة أوباما أيضاً أن تنضم إلى الأوروبيين في تقديم حوافز تنمية للمناطق الكردية بهدف ثني السكان المحليين عن دعم العنف ضد الدولة التركية. إن المشاريع الاقتصادية التي وعدت بها أنقرة في المناطق الكردية لم تتحقق أبداً، وهي دفعت السكان المحليين إلى الشك والتشاؤم.

كانت الولايات المتحدة تاريخياً، وخلافاً لشركائها الأوروبيين، تتجنّب التعاطي المباشر مع القادة الأكراد في تركيا خوفاً من إثارة سخط أنقرة. لكن يجب أن يتغيّر هذا الوضع لأن أنقرة أثبتت حتى الآن أنها غير فعّالة في التعامل مع الجوانب السياسية لهذه القضية. ونتيجة لذلك، يئس الأكراد في تركيا من قدرة المؤسسة التركية على تلبية بعض مطالبهم. يمكن للمشاركة الأوروبية – الأميركية الموحّدة أن تقدّم شيئاً من الأمل والصبر في هذه المعادلة إلى أن يأتي الوقت الذي تشعر فيه الحكومة التركية أنها آمنة وقوية بما يكفي للتغلّب على المعارضة القومية في الداخل. وفي وسع واشنطن والعواصم الأوروبية التواصل مباشرة مع الزعماء الأكراد والأتراك الذين يعارضون العنف، عن طريق دعوتهم إلى الولايات المتحدة، وتمكينهم من الوصول إلى المجتمع المدني الأميركي، والمساعدة في تدريبهم على العمل الاجتماعي غير العنفي. تستطيع واشنطن أيضاً حث الزعماء الأكراد العراقيين على ثني أكراد تركيا عن مواصلة الكفاح المسلح، ليس لأنه لن يؤدي إلى نتيجة

وحسب، بل لأنه سيعرّض نجاح التجربة الكردية العراقية إلى الخطر أيضاً.

وأخيراً، النظام السياسي التركي في حاجة إلى الإصلاح ليس لضمان طريقة حوكمة أفضل وحسب، وإنما أيضاً لتحسين فرص انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. إن الدعم الأميركي لإصلاحات دستورية تحسّن حقوق الإنسان وأسلوب الحوكمة وتوسّع الحقوق الديمقراطية، يمكن أن يكون مؤثّراً عن طريق إضعاف خصوم هذا التغيير. وحرصاً على عدم تنفير تركيا، يجب على إدارة أوباما أن تعبّر عن استعدادها للمساعدة في أي طريقة ممكنة. وهذا أمر متيسّر لأن واشنطن أكّدت مراراً وتكراراً في هذا المجال التزامها بازدهار تركيا ودعمها لديمقراطيتها واستقرارها، ولذا، ليس أمامها شيء لتخشاه هنا، خاصة حين تضع في الاعتبار الأخطار التي يفرضها عدم تحقيق الإصلاح.

إشارة إلى سورية وإيران

إن علاقات الولايات المتحدة بكل من سورية وإيران غير مشجّعة في الوقت الراهن لإشراكهما مباشرة في المسألة الكردية. فكلا البلدين يخشيان من احتمال أن تكون الولايات المتحدة راغبة في تشجيع المواطنين الأكراد في البلدين على التمرّد وإثارة عدم الاستقرار للضغط على النظامين أو، وهنا الأسوأ، إسقاطهما. إن ظهور حركة قومية كردية على مستوى المنطقة لن يلقى ترحيباً من واشنطن، تحديداً لأنه سيعرّض أي تقدّم يمكن تحقيقه في مايخص المقترحات المطروحة سابقاً إلى الخطر. ولذا، على الإدارة الجديدة أن تشير إلى أنها لاتشجّع لاسرّاً ولاعلانية الأكراد السوريين والإيرانيين على التمرّد.

في استطاعة الإدارة الجديدة أن تدعم جهود الحكومة الإقليمية لكردستان لتقوم بتأمين قناة اتصال مع إيران وسورية لمساعدتهما على تحسين ظروف الأقلية الكردية لديهما، في حين تحاول في الوقت نفسه خفض توقّعات الأكراد الإيرانيين والسوريين. وعلى جبهة أخرى، على واشنطن أن تجعل أنقرة تُبلغ دمشق وطهران أنها تريد التخلّي عن دعمها لعملية التنسيق مع هذين البلدين ضد شمال العراق.

وأخيراً، إذا ما أصبحت المشاركة مع إيران وسورية هي السياسة المتّبعة من قِبَل هذه الإدارة، فعليها أن تجعل المسألة الكردية بنداً متقدماً على أجندتها.

التنفيذ

تقتضي الحيلولة دون حدوث ارتباك في السياسة أن تتم العمليات داخل الوكالات

وفي مابين الوزارات بأفضل قدر ممكن من الترابط. ومامن شك في أن المسؤولية عن كل مسائل السياسة التي يثيرها هذا التقرير تقع على عاتق مكاتب ووكالات مختلفة، وغالباً متصارعة أومتنافسة، تتعامل مع الأمن القومي. وفيما تتولى القيادة المركزية الأميركية إدارة حرب العراق، فإن القيادة الأوروبية – الأميركية هي التي تتعامل مع تركيا. وثمة انقسامات مماثلة تحدث في نظام الأمن القومي الأميركي وفي وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي وأجهزة الاستخبارات.

سيكون تعيين منسّق رفيع المستوى إجراء مبكراً مهماً. وثمة أربعة أسباب تجعل هذا التعيين خطوة مهمة. الأول، المهمة كبيرة ومعقدة. فإذا ماعُهد بهذه المهمة إلى المساعدين بسلطات غير كافية في وقت يتوجّه تركيز الإدارة الأساسي إلى العلاقة مع بغداد، فإن هذه القضية المهمة سوف تغرق في الفوضى. الثاني، هذه مهمة تستدعي العمل المكثّف الذي يتطلّب عناية فائقة ومباشرة على الأرض ومعالجة المشكلات والقيام بالكثير من السفر. وزراء الخارجية أونوابهم أوحتى مساعدوهم غالباً ماتشغلهم تحديات أخرى. الثالث، إن تعيين منسّق سيطلق رسالة واضحة إلى جميع الأطراف مفادها أن المسألة مهمة وأن الولايات المتحدة عازمة على المضي قدماً. وسيكون صعباً أكثر على الأطراف أن تتردّد أوتتأخّر مادام هناك من يراقبهم. الرابع، إذا كان لهذا المسعى أن ينجح، يجب أن تكون العملية معلنة وشفافة. فما كان غائباً حتى الآن بدرجة كبيرة في المنطقة هو الإيمان والثقة. وفي حين يعاني كل أطراف المنطقة الذين لهم علاقة بالقضية التركية من عدم الثقة بعضهم ببعض، فإنهم أيضاً لايثقون بالولايات المتحدة. وبوجود شخص واحد مسؤول، يمكن أيضاً أن يكون هناك عنوان واحد يتوجّه إليه جميع الأطراف بشكاواهم واقتراحاتهم واعتراضاتهم.

خلافا لمهمة رالستون السابقة، فإن ماهو مطروح هنا هو منصب أكثر تنظيماً. وعلى الرئيس أوباما أن يعيّن المبعوث، وإن كان/كانت سيعمل من مقر وزارة الخارجية ويقدّم تقاريره إلى وزير الخارجية ويندمج في عملية هذه المؤسسة على مستوى لجنة المندوبين. هذا المبعوث يحتاج إلى حرية حركة كبيرة وواضحة في واشنطن. وتتمثّل المسألة المربكة في كيفية تعامل هذا الشخص مع طبقة كبار الموظفين الضخمة الخاصة بالعراق، والتي تشكّلت في وزارة الخارجية الأميركية ومواقع أخرى. وعلى عكس معظم المبعوثين السابقين الذين تم تعيينهم حتى الآن، والذين لم يحظوا إلا بالقليل من الدعم، من الضروري أن يكون لهذا المبعوث طاقم كبير بالحد الكافي، لأن الوقت سيكون في غاية الأهمية؛ فالإدارة الجديدة ليست في وضع يمكّنها من تخصيص شهور غير محدودة في جولات مخصّصة

للدراسة وجمع الحقائق. وينبغي أن يكون العاملون من أقسام مختلفة من موظفي الأمن القومي بشكل يمكّن من إقامة الصلات مع الوكالات الأخرى والاستفادة منها بسهولة.

خاتمة

ليس ثمة حل قاطع وواضح المعالم لكل مشكلة. لكن من الواضح أن تجنّب نشوب حريق هائل بسبب كركوك يؤدي إلى حرب أهلية أو ماهو أسوأ، يمثّل الهدف الأكثر أهمية للولايات المتحدة. وقد حاول هذا التقرير أن يقول أن كيفية تحقيق ذلك يتطلّب قدراً أكبر من مجرّد العمل على كركوك ذاتها. إن القضية الكردية هي أولاً وأخيراً من مخلّفات إمبراطوريات اختفت منذ أمد بعيد. وحيثما حكمت الإمبراطوريات، يجب العمل على حل الفوضى الجغرافية والجيو – سياسية التي تخلّفها بعد انحلالها في كثير من مناطق العالم.

خلال الجزء الأكبر من القرن العشرين، كانت القضايا الكردية في العراق وتركيا وإيران وسورية، في الغالب، معزولة عن بعضها البعض. لكن الصورة هذه الأيام مختلفة عما كانت أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات؛ فالروابط بين المجتمعات الكردية المختلفة وامتداداتها في الشتات أصبحت كثيفة. وقد قام الشتات بدور المحفّز في تطوير الروابط الاجتماعية. ولم يعد مهماً أن تكون كردياً عراقياً أوإيرانياً حين تنضم إلى منظمة كردية تركية في ألمانيا وتعمل في تعبئة الجمهور للتظاهر ضد الحكومة التركية. وبالمثل، لم يكن «مقاتلو» حزب العمال الكردستاني هم السلاح الأمضى الذي اعتمد عليه الحزب، بل شبكته التلفزيونية التي تعمل عن طريق الأقمار الصناعية والتي تبثّ من أوروبا وتُلتقط في كل مكان من كردستان وتركيا.

إن أكراد العراق سيقولون لك إنهم يحلمون بالاستقلال، لكنهم يدركون أن هذا غير قابل للتحقيق. لهذا السبب تقوم استراتيجيتهم على البقاء جزءاً من عراق فيدرالي. أما

أكراد تركيا، فليس لديهم، كما يقال، ميل إلى الاستقلال، إذ لماذا يسعون إلى الاستقلال أوالانضمام إلى شمال العراق إذا ماكانت تركيا في طريقها إلى الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي؟ لكن من يستطيع التنبؤ أين ستصبح هذه الصلات والقناعات بعد 15 أو 25 سنة من الآن؟ بيد أن مايبدو واضحاً، على كل حال، هو أن الدول قادرة على عرقلة تطوّر هذه المعطيات بالقوة لكن مقابل أثمان باهظة. وبالتالي، ماتستطيع فعله هو أن تديرها بطريقة لاتجعل من الروابط الناشئة خطراً. وفي غياب عملية تعد بتغييرات إيجابية لكل الأطراف المعنية، قد تجد الولايات المتحدة والدول الإقليمية نفسها في وضع أكثر سوءاً من كل ماكانت تتوقّع.

ملحق

أرقام إحصائية عن الأكراد

تركيا

CIA World Factbook (تحديث: 7 آب/أغسطس 2008 – استرجاع: 14 آب/أغسطس)

- عدد السكان: 71،892،807 نسمة (تقديرات تموز/يوليو 2008).
- المجموعات الإثنية: أتراك (80 في المئة)، أكراد (20 في المئة) (تقدير).
- 14،378،561 كردياً.

DOS Background Notes (استرجاع: 26 أيلول/سبتمبر 2008)

- عدد السكان: 70.5 مليون نسمة (2007).
- المجموعات الإثنية: أتراك، أكراد، آخرون (النسب غير متوافرة).
- لاحقاً في التقرير: «يشكّل المواطنون الأتراك الذين يؤكدون الانتماء إلى هوية كردية مجموعة إثنية ولغوية يُقدّر عددها بـ12 مليون نسمة تقريباً».

سورية

CIA World Factbook (تحديث: 7 آب/أغسطس 2008 – استرجاع: 14 آب/أغسطس)

- عدد السكان: 19،747،586 نسمة (ملاحظة: إضافة إلى ذلك، يعيش نحو 40،000 شخص في مرتفعات الجولان التي تحتلّها إسرائيل – 20،000 عربي (18،000 درزي و2000 علوي) ونحو

20،000 مستوطن إسرائيلي) (تموز/يوليو 2008).

- المجموعات الإثنية: عرب (90.3 في المئة)، أكراد، أرمن وآخرون (9.7 في المئة).
- 1،777،282 كردياً.

DOS Background Notes (تحديث: أيار/مايو 2007)

- عدد السكان: 18.6 مليون نسمة (تقديرات 2005).
- المجموعات الإثنية الرئيسة: عرب (90 في المئة)، أكراد (9 في المئة)، أرمن، جركس، تركمان.
- 1،674،000 كردياً.

ذكر مقال في صحيفة جيروزاليم بوست في آذار/مارس 2008 أن الأكراد يشكّلون مابين 8 إلى 10 في المئة من مجموع السكان في سورية.

http://www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1206446115815&page
.name=JPost%2FJPArticle%2FPrinter

ذكر تقرير لإذاعة صوت أميركا في نيسان/أبريل 2008 أن الأكراد يشكّلون 9 في المئة من مجموع السكان في سورية.

03-voa3.-04-http://www.voanews.com/uspolicy/Ontheline/2008
.cfm

إيران

CIA World Factbook (تحديث: 7 آب/أغسطس 2008 – استرجاع: 14 آب/أغسطس)

- عدد السكان: 65،875،223 نسمة (تقديرات تموز/يوليو 2008).
- المجموعات الإثنية: فرس (51 في المئة)، آذريون (24 في المئة)، جيلاك ومازندرانيون (8 في المئة)، أكراد (7 في المئة)، عرب (3 في المئة)، لور (2 في المئة)، بلوش (2 في المئة)، تركمان (2 في المئة) وآخرون (1 في المئة).
- 4،611،265 كردياً.

DOS Background Notes (استرجاع: 26 أيلول/سبتمبر 2008)

- عدد السكان: 70.5 مليون نسمة (تقديرات 2007).
- المجموعات الإثنية: فرس (51 في المئة)، آذريون (24 في المئة)، جيلاك ومازندرانيون (8 في المئة)، أكراد (7 في المئة)، عرب (3 في المئة)، لور (2 في المئة)، بلوش (2 في المئة)، تركمان (2 في المئة) وآخرون (1 في المئة).

• 4،935،000 كردياً.

العراق

CIA World Factbook (تحديث: 7 آب/أغسطس 2008 – استرجاع: 14 آب/أغسطس)

• عدد السكان: 28،221،181 نسمة (تقديرات 2008).

• المجموعات الإثنية: عرب (75-80 في المئة)، أكراد (15-20 في المئة)، تركمان، آشوريون أوآخرون (5 في المئة).

• 4،233،177 - 5،644،236 كردياً.

DOS Background Notes (استرجاع: 26 أيلول/سبتمبر 2008)

• عدد السكان 27،499،638 نسمة (تقديرات تموز/يوليو 2007).

• المجموعات الإثنية: عرب (75-80 في المئة)، أكراد (15-20 في المئة)، تركمان، كلدانيون، آشوريون أوآخرون أقل من 5 في المئة.

• 4،124،945 - 5،499،927 كردياً.

ذكر تقرير في صحيفة USA Today في 14 آب/أغسطس 2008 تحت عنوان «المجموعات الدينية والإثنية في كركوك» أن الأكراد يشكّلون مابين 15 إلى 20 في المئة من مجموع السكان في العراق.

ملاحظات

1 - جانيت كلاين، «القوميون الأكراد والأكراد غير القوميين: إعادة النظر في قومية الأقلية وتفكك الإمبراطورية العثمانية، 1908 ـ 1909»، الأمم والقومية ج. 13، رقم1، 2007.

2 - غاريث ستانسفيلد وهاشم أحمزاده «كردي أو كردستاني؟ مفهوم الإقليمية في شمال العراق». «عراق مكون من أقاليمه: أحجار الزاوية في الديمقراطية الفيدرالية»، إعداد ريدر فيسر وغاريث ستانسفيلد

(New York: Columbia University Press, 2008), pp. 123–150.

3 - دنيس نتالي، «الأكراد والدولة: نشوء الهوية الكردية في العراق وتركيا وإيران»

(Syracuse: Syracuse University Press, 2005), p. 130.

4 - المرجع السابق ص. 133

5 - حامد بوزارسلان «القضية الكردية»

(Paris: Presses de Sciences Po, 1997), p. 188.

6 - جوردي تيجل غورغاس:

Jordi Tejel Gorgas, «Les Kurdes de Syrie, de la 'dissimulation' a la 'visibilité.'» Revue du Monde Musulman et de la Mediterranée, vol. 115–116, 2007, pp. 117–119.

7 - حسن فتاح «الكرد يتعلمون الجرأة من لبنان، التحرك في سورية المتوتّرة».

New York Times, July 2, 2005.

8 - كما يشير بوزارسلان، تأثّر أكراد سورية (ومعهم أكراد لبنان) بتمرّد برزاني في العام 1961، «القضية الكردية» ص 310.

9 - مقتل الشيخ الذي يحظى بشعبية أدى إلى تصلّب المواقف بين الأكراد السوريين، حسب بعض التقارير.

10 - غورغاس ص. 127- 128.

11 - وقفت الولايات المتحدة ضد عمليات القتل ودعت إلى تحقيق مستقل. أنظر:

Agence France Press, March 30, 2008.

12 - Joost Hilterman، «To Protect or to Project? Iraqi Kurds and Their Future،» Middle East Report، June 4، 2008، p. 3

13 - ريدر فيسر«انتخابات العراق المحلية: ساعة صفر أخرى تقترب».
http://historiae.org/provincial.asp، p. 2.

14- ألفريد ستيبان «الفيدرالية والديمقراطية مابعد النموذج الأميركي».
Regional and Federal Studies، vol. 17، no. 2 (June 2007).
(Journal of Democracy، vol. 10، no. 4 (1999 و«تنظير الفيدرالية في العراق»، تأليف لورنس م. أندرسون.

15 - هنري ج. باركي وإلن ليبسون«الأكراد العراقيون ومستقبل العراق.»
Middle East Policy، vol. 12، no. 4 (December 2005)، pp. 69 –70.

16 - أوفرا بنجيو «الحكم الذاتي في كردستان من منظور تاريخي»
Brendan O'Leary، John McGarry وخالد صالح «مستقبل كردستان في العراق».
(Philadelphia: University of Pennsylvania Press، 2005)، p. 183.

17 - أندرسون ص.169

18 - تصاعدت التوتّرات في أماكن مثل خانقين في الشمال الشرقي حيث رفض غالبية الأكراد طرد وحدات البشمركة من قبل الحكومة المركزية. أميت ر .بالي «شريط من العراق على حافة الانفجار».
Washington Post، September 13، 2008، p. A01

19 - إقليم كردستان الحالي المكون من ثلاث محافظات يضم «خمسة حقول نفط تشمل قبة خورمالا الذي يعد الامتداد الشمالي لحقل كركوك .وتحوي هذه لحقول 3.1 بليون برميل وطاقة إنتاجية يومية تقدر بـ375000 برميل يومياً. احتياط النفط المعلوم حالياً في كردستان يمثل 3 في المئة من إجمالي الاحتياطي العراقي. كامل المهيدي».
http://www.iraqrevenuewatch.org/reports/ 052706.pdf، p. 4.

20 - مارتن فان برونسن» العراق: التحديات الكردية «ونظرة إلى العراق» ورقة شاليوت رقم «79
Paris: Institute for Security Studies، European Union، 2005، pp.45–72

21 - «مجموعة الأزمات الدولية» .العراق وأزمة كركوك
Middle East Report No. 64، April 19، 2007، p. 3.

22 - المصدر السابق ص.7 – 5

23 - كانت ضرورة تأجيل الاستفتاء والصعوبات المتعلقة بإجرائه واضحة بما يكفي ليشير الرئيس طالباني في أول زيارة له إلى أنقرة أن الاستفتاء ليس أولوية أولى بالنسبة له.
Talabani'yle Aşilan Eşik.» Referans، March 10، 2008.

24 - تقول غاريث جنكنز أن «إعادة اكتشاف الأتراك للأقلية التركمانية تسارعت مع اقتراب احتمال الغزو الأميركي للعراق ونهاية نظام صدام. وبدأ يزداد عدد الدراسات الأكاديمية والمقالات الصحفية التي كانت تؤكد ليس فقط على أن التركمان جزء لاينفصل عن الشعب التركي، وإنما على أنه يشكل ماتبين أنه نسبة متزايدة باستمرار من السكان في العراق. «تركيا وشمال العراق: نظرة عامة».
Occasional Paper، Jamestown Foundation، February، 2008، pp. 14–15

25 - للحصول على تحليل رصين للعلاقات التركمانية - الكردية، راجع سلسلة تقارير سميح إيديز لصحيفة مليت التركية من المنطقة، شباط/فبراير2007.

26 - لدى مقتدى الصدر إمكانية تبني سلسلة من المواقف المحيرة. فقد دعم التركمان ضد الأكراد كمناوئ للفيدرالية؛ وبعدئذ وقف مع الأكراد ضد تركيا إثر دخول تركيا إلى شمال العراق. وفي حزيران/يونيو 2008. أكد وفد صدري كان يزور أنقرة أمام البرلمان التركي أنهم يدعمون تركيا بخصوص كركوك دعماً كاملاً Private communication، Ankara، July 13، 2008.

27 - يبقى وجود القوات التركية في المناطق التركية مثار خلاف بين الأكراد ،لكن الزعماء الأكراد أدركوا أن طلب انسحابها من طرف واحد سيلحق ضرراً شديداً بعلاقاتهم مع الأتراك، وخصوصاً العسكرية منها. مع ذلك تحدثت التقارير أواخر 2007 ومطلع 2008 عن مدنيين عراقيين أكراد كانوا يحيطون بأرتال المدرعات التركية التي كانت تغادر مواقعها كدعم للعمل العسكري التركي.

28 - يدور الآن صراع بين الجيش التركي ووزارة الخارجية من أجل السيطرة على الجبهة العراقية التركمانية وسياسة العراق بشكل عام ، مقابلات ،أنقرة ، تموز/ يوليو 2008. وفي الربيع الماضي فقط نجحت الحكومة في إقناع مجلس الأمن القومي. وهو لجنة مدنية - عسكرية بالموافقة على «التحدث إلى جميع المجموعات العراقية»،راديكال ،25 نيسان/أبريل 2008.

29 - في تموز/يوليو2003 اعتقلت القوات الأميركية عدداً من أعضاء الجبهة العراقية التركمانية مع أفراد من القوات الخاصة التركية يشك أنهم كانوا يخططون لاغتيال عضو بارز في إدارة كركوك. وقد تسبب الحادث في أزمة في العلاقات الأميركية - التركية لأن الجنود الأتراك اعتقلوا ورُبطوا وعُصبت عيونهم على الطريقة التي يعامل بها معتقلو القاعدة .وقد أثارت هذه المعاملة استياء الجمهور والصحافة في تركيا في حين تم التقليل من أهمية السبب الذي أدى إلى توقيفهم.

30 - شهدت كركوك مثل هذه التوتّرات في فترة قريبة حين تسبب أحد الانتحاريين بإصابات كثيرة خلال إحدى المظاهرات الكردية .وقد تحدثت الشائعات عن صلة الجبهة العراقية التركمانية بهذا التفجير ،مادفع المتظاهرين إلى التوجه إلى مبنى الجبهة حيث استقبلهم حراسها بالنيران ومن مسافة قريبة ما أدى إلى زيادة عدد الإصابات.New York Times، July 29، 2008.

31 - حديث خاص مع مسؤول كبير في الحكومة الكردية المحلية، 18 أيار/مايو 2008.

32 - «المعضلة الكردية» Economist، April 17، 2008

33 - لمزيد من التفاصيل أنظر «بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة في أول تحليل تقدمه للحكومة العراقية للمساعدة في حل الخلافات حول المناطق المتنازع عليها»
http://www.uniraq.org/newsroom/getarticle.asp?ArticleID=702.

34 - برهم صالح ، نائب رئيس الحكومة العراقية، شرح المأزق العراقي: «الموقف الأميركي بخصوص قضية كركوك ليس الموقف ذاته من الأكراد، لأنهم يأخذون بالاعتبار مخاوف ومصالح البلدان العربية وتركيا إضافة إلى مصالحهم ومصالح العراق ككل.والولايات المتحدة تعتقد أن على جميع الأطراف أن يقدموا تنازلات في قضية كركوك .وفي مايتعلق بالسؤال إن كان الموقف الأميركي هو ذاته موقف القيادة الكردية. فالجواب سلبي». «حديث لنائب رئيس الحكومة العراقية عن العلاقات الكردية - الأميركية مع بي بي سي في تموز/يوليو 2008».
BBC Monitoring Middle East، July 31، 2008.

35 - هذه فكرة طرحها من قبل عدد من التجمعات في كركوك أمام القيادة الكردية.أنظر مجموعة الأزمات الدولية «العراق والأكراد: حل قضية كركوك». ماهو مختلف هذه المرة أن تركيا أخبرت كلاً من الأكراد والأمم المتحدة أنه في حالة الاتفاق على صيغة 32 -32 – 32 – 4 فإن أنقرة تضمن موافقة الأقلية التركمانية على التصويت مع الأكراد (مقابلة، أنقرة 7 يوليو/تموز2008). العرض بحد ذاته

مثير للجدل؛ فمن ناحية يؤكد النفوذ التركي في تلك المنطقة، ومن ناحية أخرى يثير المخاوف من أن الاتفاقيات المنفصلة مع التركمان يجب التفاهم بشأنها مع أنقرة.

36 - مجموعة الأزمات الدولية «النفط مقابل الأرض: نحو صفقة كبيرة حول العراق والأكراد» (تقرير الشرق الأوسط رقم 80، تشرين الأول/أكتوبر 2008).

37 - تشير مجموعة الأزمات الدولية إلى أن هذا التوافق على تأجيل انتخابات المحافظات في كركوك ومناطق الحكومة الكردية المحلية كان اقتراحاً تركياً يشير إلى مستوى الدور التركي وتدويل قضايا كركوك، المرجع السابق.

38 - ريدر فيسر «قضية كركوك تكشف نقاط الضعف في الائتلاف العراقي الحاكم» 7 آب/أغسطس 2008 http://historiae.org/kirkuk.asp

39 - يقدم القائد السابق للقوات البرية التركية إيتاج يلمان شرحاً مفصلاً لحالة عدم الرضى عن الولايات المتحدة إذ يقول أن الولايات المتحدة حين استدعت قادة الجماعات الكردية في 1998 لتوقيع اتفاقية سلام، كانت تعد لغزو العراق في 2003 ، أنظر فكرت بيلا أوالجنرال إيتاج يلمان أنلاتيور في: Kürt Sorunu Sosyal Asamada Çozülmeliydi. Milliyet. November 3. 2007.

40 - فكرت بيلا، «İlker Pasa'nin Tehdit Algilamasi»، صحيفة مليت 6 آب/أغسطس 2008. باشبوك في حديث، قبل سنة، أوجز مخاوفه من أن حصول الأكراد على سيطرة غير مسبوقة سيمكّن الدولة الكردية في شمال العراق من التأثير على مواطني تركيا من الأكراد.

41 - مورات سومر «الصراع الكردي في تركيا: تغيير السياق والآثار الداخلية والإقليمية». Middle East Journal. vol. 58. no. 2 (Spring 2004). p. 252.

42 - «Türkiye'de Kandil'den daha çok dağ var»، مليت 17 تموز/يوليو2008. الرسائل الكردية العراقية غير واضحة دائماً. فرئيس الحكومة الإقليمية لكردستان يستفز تركيا بتصريحات عن حزب العمال الكردستاني يقصد منها أن تكون رداً على الاستخفاف به أوبالحكومة الإقليمية لكردستان. ومثل هذه التصريحات تجعل من المستحيل أن يفكر المسؤولون الأتراك بالتحدث إلى برزاني؛ مقابلات، أنقرة، 7 و8 تموز/يوليو2008.

43 - أنظر: سلسلة عن شمال العراق بقلم سيربل يلماظ «ديلي نيوز» التركية __ 12 __19 تموز/ يوليو2007.

44 - مقابلة مع عضو بارز في حزب العمال الكردستاني، أنقرة، 10 تموز/يوليو 2008.

45 - لعرض أكثر تفصيلاً. راجع هنري ج. باركي «Kurdistandoff.» National Interest. no. 90 (July/August 2007).

46 - في مناسبة واحدة على الأقل، منع يسار بيوكانيت من الأركان العامة لقاء بين غل الذي كان وزيراً للخارجية ورئيس الحكومة الإقليمية لكردستان نيجيرفان برزاني في اسطنبول بتحذير الحكومة علناً من القيام بذلك ،أنظر «Kurdistandoff» .Barkey

47 - كان الزعماء الأكراد يشيرون أيضاً إلى أنه مالم تقدم لهم أنقرة حوافز إيجابية وفعلية، فقد يشركون حزب العمال الكردستاني عسكرياً، مقابلة مع مسؤول حكومي كردي كبير، 7 أيار/مايو 2007.

48 - مقابلة مع صحافي تركي، واشنطن دي سي، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2008.

49 - تشير المعلومات والتقارير الصحافية إلى تكوّن حركة كردية إسلامية عنيفة باسم حزب الله (لاعلاقة لها بالمجموعة اللبنانية) في جنوب شرق تركيا.

50 - عمر تشبينار «سياسات تركيا الشرق أوسطية: بين الكمالية والعثمانية الجديدة»، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ورقة مركز كارنيغي للشرق الأوسط، رقم 10، (أيلول/سبتمبر 2008) ص11.

51 - حتى في القيادة العسكرية العليا، هناك مؤشرات على أن البعض، بمن فيهم جنرالات متقاعدون من فئة أربع نجوم، يقرون أن السياسة المعمول بها حالياً بخصوص المسألة الكردية جعلت الوضع أكثر سوءاً وأنه من المطلوب مقاربة جديدة، كمال كينجي «عودة إلى المشكلة الكردية»ورقة نقاش Istanbul: Center for Economic and Foreign Policy Studies. February. 2008.

52. Belma Akçura. Devletin Kürt Filmi (Ankara: Ayraç Kitabevi Yayinlari. 2008) pp. 79–83

53 - أجريت بنفسي هذه المقابلات في تركيا صيف 2008.

54 - لم يكن حزب المجتمع الديمقراطي محصناً من الصراع على السلطة بين المتشددين والعناصر الأكثر اعتدالاً. لقد اعترف رئيسه أحمد ترك أن حزب العمال الكردستاني أضر بالقضية الكردية،Taraf. May 15. 2008. لقد تم تأسيس حزب سياسي جديد ليحل محل حزب المتجمع الديمقراطي في حالة حله، وهو حزب السلام والديمقراطية الذي حاول حتى الآن الابتعاد عن المتعاطفين مع حزب العمال الكردستاني المتشدد. وليس معروفاً بعد إذا ماكان سينجح أم لا. مقابلة، أنقرة 13 تموز/ يوليو 2008.

55 - سي إن إن التركية، 5 حزيران/ يونيو 2008، كان الهدف من قبول باشبوك العلني توجيه رسالة إلى الولايات المتحدة تظهر احترام الجيش التركي المتدني لإيران.

56 - طرف، 16 آب/أغسطس 2008 ومقابلة سي إن إن التركية مع الرئيس أحمدي نجاد، 14 آب/ أغسطس 2008.

المؤلف

هنري ج. باركي زميل غير مقيم في برنامج كارنيغي للشرق الأوسط، وأستاذ في «برنار ل. و بيرتا ف. كوهن»، ورئيس قسم العلاقات الدولية في جامعة ليهاي.

عمل عضواً في مجموعة تخطيط السياسة في وزارة الخارجية وبشكل أساسي على قضايا ذات صلة بالشرق الأوسط وشرق المتوسط والاستخبارات من 1998 إلى 2000. درّس في جامعتي برينستون وكولومبيا وجامعة ولاية نيويورك وجامعة بنسلفانيا.

ألّف وشارك في تأليف وتحرير خمسة كتب، منها «المسألة الكردية في تركيا» بالمشاركة مع غراهام فولر، و«الجار المتردّد: دور تركيا في الشرق الأوسط»، وأحدثها «رد الفعل الأوروبي على العولمة: المقاومة، التكيّف، والبدائل». وقد نُشرت مقالات الرأي التي كتبها في نيوزويك، وواشنطن بوست، ووول ستريت جورنال، وديلي ستار، ولوس أنجليس تايمز، وهو ضيف دائم في برنامج «نيوزأور» مع جيم ليرر وفي NPR.

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي مؤسسة أبحاث خاصة لاتتوخى الربح مكرّسة لتعزيز التعاون بين الأمم، ولترويج انخراط الولايات المتحدة بنشاط على المسرح الدولي. وكارنيغي، التي تأسست في العام 1910، هي أيضاً مؤسسة غير متحيّزة حزبياً مكرّسة لتحقيق نتائج عملية. ويقوم باحثو المؤسسة بوضع مقاربات سياسية جديدة من خلال الأبحاث والنشر وعقد الندوات، وأحياناً من خلال إنشاء مؤسسات جديدة وشبكات دولية. وتمتد اهتمامات الباحثين إلى مناطق جغرافية شاسعة، وإلى العلاقات بين الحكومات وعالم الأعمال والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، مع التركيز على القوى الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تقود زمام التغيير العالمي.

واستناداً إلى التأسيس الناجح الذي شهده مركز كارينغي في موسكو، أضافت المؤسسة مراكز في بيجينغ وبيروت وبروكسل إلى مكاتبها الموجودة أصلاً في واشنطن وموسكو، انطلاقاً من فكرتها الريادية القائلة بأن أي لجنة استشارية مهمتها المساهمة في الأمن والاستقرار والازدهار في العالم تستدعي في صميم عملياتها وجوداً دولياً دائماً ونظرة متعددة الجنسيات.

مؤسسة كارنيغي

للسلام الدولي

واشنطن • موسكو • بيجينغ • بيروت • بروكسيل

CARNEGIE ENDOWMENT FOR INRTERNATIONAL PEACE
1779 Massachusetts Ave. NW
Washington D.C.20036-2103
Phone: 202.483.7600
Fax: 202.483.1840
www.carnegie Endowment.org
info@carnegie Endowment.org

CARNEGIE MIDDLE EAST CENTER
Parliament St 88
Postal Code 2011 8806
Downtown, Beirut
Lebanon
Phone: 961.1.99.12.91
Fax: 961.1.99.15.91
www.carnegie-mec.org

CARNEGIE MOSCOW CENTER
125009, Moscow
Tverskaya, 16/2
Phone: 495.935.8904
Fax: 495.935.8906
www.carnegie.ru
info@carnegie.ru

CARNEGIE EUROPE
Brussels Office
Avenue d'Auderghem, 82
1040 Brussels, Belguim
Phone: 32.2.735.56.50
Fax: 32.2.735.62.22
www.carnigieeurope.eu

CARNEGIE CHINA CENTER
Room 513, Chang Xin Building
39 Anding Road, Chaoyang District
Beijing, 100029
China
Phone: 86.10.6443.6667 ext. 627
Fax: 86.10.6894.0790

FSC © Mixed Sources
Product group from well-managed forests, controlled sources and recycled wood or fiber
www.fsc.org Cert no. SW-COC-002251
© 1996 Forest Stewardship Council